

مِنَ الْأَقْوَالِ إِلَى الْوَاقِعِ

قراءة اجتماعية في فكر طلال أبوغزاله



د. منال يوسف خاطر

مِنَ الْأَقْوَالِ إِلَى الْوَاقِعِ

قراءة اجتماعية في فكر طلال أبوغزاله

د. منال يوسف خاطر

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2026/9/5856)

بيانات الفهرسة الأولية للكتاب

عنوان الكتاب	من الأقوال إلى الواقع: قراءة اجتماعية في فكر طلال أبوغزاله
إعداد	خاطر، منال يوسف
بيانات النشر	عمان: شركة طلال أبوغزاله للترجمة والتوزيع والنشر، 2026
الوصف المادي	106 صفحة
رقم التصنيف	300.1
الواصفات	/الفكر الاجتماعي//الاقتصاديون//التغير الاجتماعي//التحليل السوسيولوجي/
الطبعة	الطبعة الأولى
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية	
ISBN: 978-9923-847-75-6	

المحتويات

إهداء	4
شكر وتقدير	5
مقدمة: لماذا هذا الكتاب؟	6
الفصل الأول: المعرفة بوصفها محركاً للتحول الاجتماعي	9
الفصل الثاني: التعليم بوصفه مشروعاً حضارياً: من بناء الفرد إلى بناء المجتمع	18
الفصل الثالث: الابتكار والمسؤولية الاجتماعية: عندما يتحول الفكر إلى أثر: قراءة سوسيولوجية في فكر الدكتور طلال أبوغزاله	23
الفصل الرابع: التكنولوجيا والمجتمع - إعادة تشكيل العلاقات الإنسانية	27
الفصل الخامس: القيادة والمسؤولية الاجتماعية	33
الفصل السادس: الاقتصاد كقوة اجتماعية مُحركة	37
الفصل السابع: التغيير بين الفكرة والممارسة الاجتماعية	41
الفصل الثامن: المجتمع العربي في مواجهة الحروب والأزمات: من إدارة الألم إلى صناعة التعافي ..	45
الفصل التاسع: المرأة والمشاركة في بناء المجتمع	49
الفصل العاشر: العدالة الاجتماعية والمسؤولية الجماعية	55
الفصل الحادي عشر: الإبداع والابتكار - محرك التقدم الاجتماعي	61
الفصل الثاني عشر: العمل والكرامة الإنسانية	67
الفصل الثالث عشر: الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي: الإنسان أمام مستقبل جديد	71
الفصل الرابع عشر: البيئة والمسؤولية الاجتماعية نحو الكوكب	77
الفصل الخامس عشر: التضامن الإنساني وأخلاقيات العولمة	81
الفصل السادس عشر: من الأقوال إلى الأفعال: كيف تتحول الرؤية إلى مشروع مجتمعي؟ ...	87
الخاتمة	97
المراجع والمصادر	103

إهداء

إلى الأستاذ الدكتور طلال أبوغزاله،

الرجل الذي لا تحتاج مسيرته إلى مديح، لأن أعماله تتكلم عنه بما لا تبلغه الكلمات. رجل آمن بأن المعرفة ليست امتيازاً لفئة، بل حق إنساني يستحقه كل عربي - فبنى من هذا الإيمان صرحاً شامخاً يخدم العالم.

إليه الذي رأيت في قربه كيف تتحوّل الأفكار إلى مشاريع، والمشاريع إلى أثر يمتد عبر القارات والأجيال. علّمني بحضوره قبل كلامه أن القيادة الحقيقية هي التي تُعطي ولا تأخذ، وتبني ولا تهدم، وتُضيء درب الآخرين وهي لا تطلب مقابلًا.

إليه بكل امتنان لا تسعه الصفحات، وتقدير لا يُوفيه هذا الكتاب ولا ما هو أعظم منه، ومحبة صادقة نبعت من شرف العمل إلى جانب قامة فكرية وإنسانية بحجمه.

هذا الكتاب ثمرة من ثمار بذوره - بذور الفكر والقيم والطموح الذي نثره في كل من التقى به أو قرأ له أو عمل معه أو اقتدى بمسيرته.

شكر وتقدير

يقف هذا الكتاب على أكتاف نعمة لا أستطيع أن أمر عليها مرور الكرام دون أن أعرب عن عميق شكري وامتناني.

أتقدم بأجمل آيات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور طلال أبوغزاله، الذي لم يكن مجرد مصدر إلهام لهذا الكتاب، بل كان - ولا يزال - نموذجاً حياً يُثبت أن الفكر العربي قادر على صنع الفارق في العالم. شرفني العمل في مؤسسته التي تحمل روحه وقيمه في كل تفصيل، وكانت هذه التجربة المهنية الثرية الرافد الأول الذي أمد هذا الكتاب بالعمق والمعنى.

والشكر موصول إلى كل زميل ورفيق مسيرة في مجموعة طلال أبوغزاله، الذين جسدوا يومياً القيم التي يتحدث عنها هذا الكتاب - قيم العمل بإخلاص وخدمة الإنسان وبناء المعرفة.

وإلى كل من قرأ مسودة وأبدى رأياً، أو شجّع في لحظة تردد، أو آمن بأن هذا العمل يستحق أن يرى النور - لكم جميعاً خالص الشكر والتقدير.

مقدمة: لماذا هذا الكتاب؟

1-1 دافع الكتابة وإشكالياتها

لم يعد العالم في القرن الحادي والعشرين يُقاس بما تمتلكه الأمم من ثروات طبيعية، ولا بما تختزنه خزائنها من رؤوس أموال، بل بما تُنتجه من معرفة، وما تبنيه من إنسان، وما تصنعه من قدرة على تحويل الأفكار إلى واقع. لقد انتقل مركز الثقل العالمي من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة، ومن المنافسة على الأرض إلى المنافسة على العقول، ومن امتلاك القوة إلى امتلاك القدرة على الابتكار.

وفي خضم هذا التحول، برزت شخصيات عربية لم تكتفِ بقراءة المستقبل، بل سعت إلى المشاركة في صناعته. ومن بين هذه الشخصيات يبرز الدكتور طلال أبوغزاله، الذي قدّم مشروعاً فكرياً يقوم على إيمان راسخ بأن المعرفة ليست قطاعاً من قطاعات التنمية، وإنما هي التنمية نفسها، وأن الاستثمار الحقيقي يبدأ ببناء الإنسان القادر على التعلم والإبداع والتكيف مع التحولات المتسارعة.

غير أن هذا الكتاب لا يسعى إلى تقديم سيرة ذاتية للدكتور طلال أبوغزاله، ولا إلى استعراض إنجازاته، فذلك مجال تناولته مؤلفات ووثائق عديدة. وإنما يحاول أن يجيب عن سؤال علمي أكثر عمقاً:

هل يمكن قراءة مقولات الدكتور طلال أبوغزاله بوصفها مشروعاً سوسيولوجياً متكاملًا لفهم المجتمع العربي وإعادة بنائه؟

ومن هذا السؤال انطلقت هذه الدراسة، محاولةً تجاوز القراءة الوصفية للمقولات إلى قراءة تحليلية تستكشف ما تحمله من مضامين اجتماعية، وتربوية، واقتصادية، وثقافية، وتضعها في حوار مع أبرز النظريات السوسيولوجية المعاصرة، للكشف عن مدى قدرتها على تفسير الواقع واستشراف المستقبل.

ولا تنطلق هذه الدراسة من افتراض أن جميع المقولات تمثل حقائق نهائية، بل تتعامل معها بوصفها نصوصاً فكرية قابلة للتحليل والمناقشة، انطلاقاً من منهج علمي يقوم على المقارنة والتفسير والنقد، بعيداً عن الانطباعية أو الخطاب الإنشائي.

ولذلك، اعتمدت الدراسة على توظيف عدد من المداخل النظرية في علم الاجتماع، منها نظرية رأس المال الثقافي لبيرر بورديو، وتحليل السلطة والمعرفة عند ميشيل

فوكو، والفلسفة البراغمية عند جون ديوي، إضافة إلى أدبيات مجتمع المعرفة والحدثة والتحول الرقمي، بهدف بناء إطار تفسيري يربط بين الفكر والواقع.

إن قيمة هذا الكتاب لا تكمن في جمع المقولات، بل في إعادة قراءتها قراءةً علمية تُظهر أن الفكرة عندما تستند إلى رؤية واضحة، يمكن أن تتحول إلى مشروع، وأن المشروع عندما يضع الإنسان في مركزه، يصبح قادرًا على صناعة أثرٍ يتجاوز حدود الزمان والمكان.

وإذا نجحت هذه الدراسة في أن تدفع القارئ إلى إعادة التفكير في العلاقة بين المعرفة والتنمية، وبين التعليم والتغيير الاجتماعي، وبين الفكر والممارسة، فإنها تكون قد حققت غايتها الأساسية، وأسهمت – ولو بقدر يسير – في إثراء المكتبة العربية بدراسة سوسيولوجية تُحلّل أحد أبرز المشاريع الفكرية العربية المعاصرة.

1-2 موقع الكتاب في الأدبيات الاجتماعية

تنتمي هذه الدراسة إلى تقليد راسخ في علم الاجتماع يُعرف بـ«سوسيولوجيا الخطاب» (Sociology of Discourse)، الذي يُعنى بتحليل النصوص والأقوال والمفاهيم بوصفها منتجات اجتماعية لا مجرد تعبيرات فردية. كل قول يحمل في ثناياه شرطه التاريخي، وسياقه الطبقي، ومرجعياته الثقافية، وأفقه الإيديولوجي. قراءة هذه الأبعاد هي ما يُميز التحليل الاجتماعي للخطاب عن مجرد الشرح القاموسي أو الإعجاب البلاغي.

وقد سعت في هذا الكتاب إلى الجمع بين مناهج ثلاثة: تحليل الخطاب (Discourse Analysis) لقراءة المقولة في بنيتها اللغوية ودلالاتها الضمنية؛ والتحليل الوظيفي البنوي (Structural-Functional Analysis) لفهم وظيفة الفكرة في المنظومة الاجتماعية؛ والتحليل النقدي (Critical Analysis) لاستجواب الافتراضات الخفية ومساءلة ما قد يبدو بديهيًا.

يتميز هذا الكتاب عن الكتابات السابقة في مجال «أدب الأقوال» من حيث إنه لا يكتفي بعرض المقولة وشرحها، بل يضعها في حوار مفتوح مع النظريات الاجتماعية الكبرى، ويخضعها لامتحان الواقع بأمثلة وبيانات وشواهد ميدانية. والهدف من ذلك تحويل القارئ من متلقٍ سلبي لحكمة جاهزة إلى مُحاور نشط يُعيد إنتاج الفكرة ويختبرها في واقعه الخاص.

1-3 منهجية الكتاب

يعتمد هذا الكتاب بنيةً ثابتةً في كل فصل تُيسّر المقارنة وتُعزّز التراكم المعرفي. يبدأ كل فصل بعرض المقولة المحورية بوصفها نقطة انطلاق، ثم يُقدّم قراءةً اجتماعيةً أوليةً تُحدد الإشكالية وتفكّك الافتراضات. بعدها يُقدّم السند النظري من كلاسيكيات علم الاجتماع مع مناقشة نقدية للنظريات المستشهد بها. ثم ينتقل إلى تجلّيات الواقع الاجتماعي بأمثلة من السياق العربي والعالمي. وأخيراً يُقدّم جملة من التوصيات الاجتماعية القابلة للتطبيق.

جرى اختيار المقولات المُحلّلة بناءً على معيارين متكاملين: أولهما أنها تُعالج قضايا اجتماعية جوهرية ذات أثر بالغ في الواقع العربي المعاصر؛ وثانيهما أنها تحمل عمقاً اجتماعياً يتجاوز ظاهرها إلى طبقات من الدلالة تكشفها النظريات الكبرى في علم الاجتماع. وقد استُعين بأبرز النظريات الاجتماعية الكلاسيكية والمعاصرة، من دوركهيم وفيبر وبورديو وفوكو وغيدنز وكاستلز وسن ونوسباوم وسواهم.

يتبنى الكتاب موقفاً معرفياً واضحاً: الانحياز التام إلى قيم العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية والتنمية الشاملة — وهي القيم ذاتها التي يتجسّدها فكر طلال أبوغزاله في مسيرته وأعماله. الهدف تقديم هذا الفكر للأكاديميين والباحثين والقراء بلغة علم الاجتماع، لتصبح مقولاته مرجعاً يُدرّس ويُبحث ويُبنى عليه.

الفصل الأول: المعرفة بوصفها محركاً للتحوّل الاجتماعي

«المعرفة هي السلاح الأقوى في مواجهة التحديات.»

1. قراءة أولية: من المعلومة إلى التحوّل الاجتماعي

لا تُعد هذه المقولة مجرد عبارة تحفيزية، بل تمثل مدخلاً فكرياً لفهم طبيعة القوة في القرن الحادي والعشرين. فالعالم لم يعد يُدار بمنطق وفرة الموارد وحدها، بل بمنطق إنتاج المعرفة، وتوظيفها، وتحويلها إلى ابتكار وسياسات ومؤسسات قادرة على إحداث أثر مستدام.

وعندما يصف الدكتور طلال أبوغزاله المعرفة بأنها «السلاح الأقوى»، فإنه يعيد تعريف مفهوم القوة ذاته. فالقوة لم تعد تُختزل في النفوذ العسكري أو الاقتصادي، وإنما أصبحت تقاس بقدرة المجتمع على إنتاج المعرفة، واستثمارها، وتحويلها إلى حلول عملية لمشكلاته التنموية والاجتماعية.

ومن منظور علم الاجتماع، لا تُفهم المعرفة بوصفها تراكماً للمعلومات، وإنما بوصفها عملية اجتماعية تتشكل داخل المدرسة، والجامعة، والأسرة، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الثقافية، وشبكات الابتكار. ومن ثم فإن المجتمع الذي ينتج المعرفة يمتلك قدرة أعلى على التكيف مع الأزمات، بينما يبقى المجتمع المستهلك للمعرفة أكثر عرضة للتبعية والتراجع.

وهنا يبرز سؤال محوري: أي معرفة يقصدها أبوغزاله؟

إنها ليست المعرفة التي تتوقف عند حدود الحفظ والاستظهار، بل المعرفة التي تُنتج التفكير النقدي، وتبني الإنسان القادر على التحليل، واتخاذ القرار، وتحويل الأفكار إلى قيمة اقتصادية واجتماعية. فالمعرفة الحقيقية هي التي تنتقل من قاعات الدرس إلى ميادين العمل، ومن صفحات الكتب إلى السياسات العامة، ومن النظرية إلى التطبيق.

ومن هذا المنطلق، يصبح الاستثمار في التعليم استثماراً في مستقبل المجتمع بأسره، لا في الأفراد وحدهم. فكل مؤسسة تعليمية تُنمي الإبداع، وتشجع البحث العلمي، وتربط التعلم بحاجات المجتمع، تُسهم في بناء رأس مال معرفي يشكل أساس التنمية المستدامة.

وتنسجم هذه الرؤية مع المشروع الفكري للدكتور طلال أبوغزاله، الذي ينطلق من قناعة راسخة بأن بناء الإنسان يسبق بناء الاقتصاد، وأن الاستثمار في العقول هو الاستثمار الوحيد الذي تتضاعف قيمته مع الزمن. ولذلك فإن المعرفة، في هذا التصور، ليست غاية في ذاتها، بل وسيلة لتحرير الإنسان من التبعية، وتمكينه من المشاركة الفاعلة في صناعة مستقبل مجتمعه.

2. السند النظري:

أ. المعرفة ورأس المال الثقافي: قراءة في ضوء بيير بورديو

لا يمكن فهم مقولة الدكتور طلال أبوغزاله: «المعرفة هي السلاح الأقوى في مواجهة التحديات» بمعزل عن التحولات التي شهدتها الفكر الاجتماعي المعاصر، والتي نقلت مفهوم رأس المال من دلالاته الاقتصادية الضيقة إلى مفهوم أكثر شمولاً، يضم المعرفة، والثقافة، والتعليم، والمهارات، بوصفها موارد استراتيجية تسهم في تشكيل المكانة الاجتماعية وصناعة التنمية.

ويُعد عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو من أبرز من أسهموا في هذا التحول، عندما قدّم مفهوم رأس المال الثقافي، الذي يرى أن امتلاك المعرفة والمهارات والخبرات لا يقل أهمية عن امتلاك الثروة المادية، بل قد يكون العامل الحاسم في تحقيق الحراك الاجتماعي وتقليص الفجوات بين الأفراد والمجتمعات.

ومن هذا المنطلق، تتقاطع رؤية الدكتور طلال أبوغزاله مع طرح بورديو في التأكيد على أن المعرفة ليست ترفاً فكرياً، بل مورداً استراتيجياً يحدد قدرة الإنسان على المنافسة والإبداع والتأثير في مجتمعه. غير أن أبوغزاله يذهب إلى أبعد من ذلك، إذ ينظر إلى المعرفة بوصفها مشروعاً حضارياً قادراً على إعادة بناء المجتمع العربي، وتحويله من مستهلك للمعرفة إلى منتج لها.

ولا يقتصر رأس المال الثقافي على الشهادات الأكاديمية، وإنما يشمل أنماط التفكير، والقدرة على التحليل، والابتكار، واللغة، والمهارات الرقمية، والقدرة على التعلم المستمر. ولهذا، فإن بناء الإنسان لا يتحقق بمجرد توفير التعليم، بل بإيجاد منظومة متكاملة تُنمّي العقل النقدي، وتربط المعرفة بالإنتاج، وتحول التعليم إلى أداة للتغيير الاجتماعي.

ومن هنا، يصبح الاستثمار في التعليم استثماراً في رأس المال الثقافي للمجتمع، وهو استثمار طويل الأمد ينعكس أثره على الاقتصاد، والاستقرار الاجتماعي، والقدرة

على مواجهة الأزمات. فالمجتمعات التي تمتلك رأس مال ثقافياً مرتفعاً تكون أكثر قدرة على التكيف مع التحولات العالمية، وأكثر استعداداً لإنتاج المعرفة والابتكار.

وفي السياق العربي، تكتسب هذه الرؤية أهمية مضاعفة، إذ ما تزال العديد من المؤسسات التعليمية تعتمد أساليب تقليدية تقوم على التلقين والحفظ، في حين يتطلب اقتصاد المعرفة مهارات التفكير النقدي، والعمل الجماعي، والبحث العلمي، واستخدام التقنيات الحديثة. ومن ثم، فإن التحدي الحقيقي لا يكمن في زيادة عدد المدارس والجامعات فحسب، بل في إعادة تعريف وظيفة التعليم، بحيث يصبح وسيلة لإنتاج المعرفة، لا مجرد نقلها.

ومن خلال هذه القراءة، يمكن القول إن مقولة الدكتور طلال أبوغزاله لا تدعو إلى الاهتمام بالتعليم بوصفه خدمة عامة فقط، وإنما تدعو إلى بناء رأس مال ثقافي عربي قادر على المنافسة عالمياً، وقادر على تحويل المعرفة إلى قوة إنتاج، وإلى مشروع حضاري يضع الإنسان في قلب عملية التنمية.

خلاصة المبحث

تكشف قراءة مقولة الدكتور طلال أبوغزاله في ضوء نظرية رأس المال الثقافي أن المعرفة ليست قيمة فردية فحسب، بل هي مورد اجتماعي واستثماري يحدد مستقبل المجتمعات. وكلما ارتفع مستوى الاستثمار في الإنسان، ارتفعت قدرة المجتمع على الابتكار، وتحقيق التنمية، وصناعة مستقبل أكثر استدامة.

ب. المعرفة والسلطة: قراءة في ضوء ميشيل فوكو

يرى الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي ميشيل فوكو أن المعرفة ليست عنصراً محايداً، بل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلطة، وأن إنتاج المعرفة وتداولها يؤثران بصورة مباشرة في تشكيل العلاقات الاجتماعية وتوجيه القرارات وصناعة النفوذ. فالمجتمعات التي تمتلك المعرفة تمتلك، في الوقت ذاته، القدرة على التأثير في مسارات التنمية وصياغة مستقبلها.

ومن هذا المنظور، تكتسب مقولة الدكتور طلال أبوغزاله: «المعرفة هي السلاح الأقوى في مواجهة التحديات» بعداً استراتيجياً يتجاوز مفهوم التعليم التقليدي، لتؤكد أن امتلاك المعرفة يمثل أحد أهم مصادر القوة في العصر الحديث، وأن الدول التي تستثمر في البحث العلمي والابتكار هي الأقدر على حماية استقلالها الاقتصادي وتعزيز مكانتها الدولية.

لقد شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولاً جذرياً في طبيعة القوة؛ فلم تعد الهيمنة تقوم على الموارد الطبيعية أو القوة العسكرية وحدهما، بل أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على امتلاك التكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرقمي، والقدرة على إنتاج المعرفة وتوظيفها في خدمة التنمية. وهذا التحول ينسجم مع رؤية الدكتور طلال أبوغزاله، الذي يؤكد في العديد من أطروحاته أن المعرفة أصبحت المورد الأكثر قيمة في الاقتصاد العالمي، وأن بناء الإنسان هو الطريق الحقيقي لبناء الدولة.

ولا يعني هذا أن المعرفة تمنح السلطة بصورة تلقائية، وإنما تعني أن المجتمعات القادرة على إنتاج المعرفة تمتلك قدرة أكبر على اتخاذ القرار، وحل المشكلات، والتعامل مع الأزمات بمرونة وكفاءة. أما المجتمعات التي تكتفي باستهلاك المعرفة المنتجة في الخارج، فإنها تبقى أكثر عرضة للتبعية العلمية والتقنية، مما ينعكس على استقلالها الاقتصادي والسياسي.

وفي السياق العربي، يبرز هذا التحدي بصورة أكثر وضوحاً. فمع أن المنطقة تمتلك طاقات بشرية واعدة، فإن مساهمتها في إنتاج المعرفة العالمية لا تزال دون المستوى المأمول. لذلك، فإن الانتقال إلى مجتمع المعرفة لا يتحقق بمجرد تحديث المناهج التعليمية، بل يتطلب بناء منظومة متكاملة تشمل البحث العلمي، والابتكار، وريادة الأعمال، والتحول الرقمي، وربط الجامعات بمراكز الإنتاج والقطاع الخاص

ومن هنا، يمكن النظر إلى فكر الدكتور طلال أبوغزاله بوصفه دعوة إلى تحرير الإنسان من التبعية المعرفية، والانتقال من استهلاك التكنولوجيا إلى إنتاجها، ومن استيراد الحلول إلى ابتكارها. فالمعرفة، في هذا التصور، ليست غاية في ذاتها، وإنما وسيلة لتعزيز السيادة الوطنية، وتحقيق التنمية المستدامة، وبناء مجتمع قادر على المنافسة في عالم سريع التغير.

رؤية نقدية

وعلى الرغم من أهمية الربط بين المعرفة والقوة، فإن تحويل المعرفة إلى قوة مجتمعية يتطلب توافر بيئة مؤسسية داعمة، تقوم على حرية البحث العلمي، وتشجيع الإبداع، وضمان تكافؤ الفرص في الوصول إلى التعليم. فالمعرفة لا تأتي ثمارها إذا بقيت حبيسة الكتب أو المؤسسات، بل عندما تتحول إلى سياسات عامة، ومشروعات إنتاجية، وثقافة مجتمعية تؤمن بقيمة التعلم المستمر.

ولهذا، فإن التحدي الحقيقي أمام المجتمعات العربية لا يكمن في إدراك أهمية المعرفة، بل في قدرتها على بناء منظومة متكاملة تجعل من المعرفة قوةً منتجةً للابتكار، ومصدرًا للتنمية، وأداةً لتحقيق العدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي.

خلاصة المبحث

تكشف قراءة مقولة الدكتور طلال أبوغزاله في ضوء أفكار ميشيل فوكو أن المعرفة لم تعد مجرد وسيلة لاكتساب المعلومات، بل أصبحت أحد أهم مصادر القوة والتأثير في العصر الحديث. وكلما ازدادت قدرة المجتمع على إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها، ازدادت قدرته على تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز استقلاله، والمشاركة الفاعلة في صناعة المستقبل.

ج. المعرفة والتعلم من أجل الحياة: قراءة في فلسفة جون ديوي

يُعد الفيلسوف الأمريكي جون ديوي أحد أبرز رواد الفلسفة البراغماتية، وقد أحدث تحولاً جوهرياً في فهم وظيفة التعليم، عندما رفض اختزال المعرفة في الحفظ والتلقين، ودعا إلى تعليم يقوم على التفكير، والخبرة، والتجربة، وحل المشكلات. وانطلاقاً من هذا التصور، تصبح المعرفة أداةً لتغيير الواقع، لا مجرد وسيلة لاجتياز الاختبارات أو الحصول على الشهادات.

وتتقاطع هذه الرؤية بصورة واضحة مع فكر الدكتور طلال أبوغزاله، الذي يؤكد باستمرار أن التعليم الحقيقي لا يقاس بعدد الشهادات، وإنما بقدرة الإنسان على التعلم المستمر، وتطوير مهاراته، والتكيف مع المتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم. فالمعرفة، في هذا التصور، ليست مرحلة تنتهي بالتخرج، وإنما رحلة مستمرة ترافق الإنسان طوال حياته.

لقد فرضت الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي واقعاً جديداً، أصبحت فيه المهارات أكثر أهمية من المعلومات المجردة، وأصبح التعلم المستمر شرطاً أساسياً للحفاظ على القدرة التنافسية في سوق العمل. ومن هنا، لم يعد دور المؤسسات التعليمية يقتصر على نقل المعرفة، بل أصبح يتمثل في إعداد أفراد قادرين على التفكير النقدي، والإبداع، والعمل الجماعي، والتعلم الذاتي.

وتُبرز هذه الرؤية أهمية الانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم القائم على الكفاءات، بحيث يصبح المتعلم محور العملية التعليمية، ويشارك في بناء المعرفة، بدلاً من الاكتفاء باستقبالها. ويؤكد ديوي أن أفضل وسيلة للتعلم هي الممارسة، وأن الإنسان يتعلم بقدر ما يشارك في حل المشكلات التي يواجهها في حياته اليومية.

وعند إسقاط هذه الفلسفة على رؤية الدكتور طلال أبوغزاله، نجد أن مشروعه الفكري يدعو إلى إعادة تعريف التعليم ليصبح أداة لإعداد الإنسان للمستقبل، لا للماضي. فالتحديات التي تواجه المجتمعات العربية اليوم لا يمكن التعامل معها بالمناهج التقليدية، وإنما تتطلب تعليمًا يواكب التطورات العلمية والتكنولوجية، ويمنح المتعلم القدرة على الابتكار والتكيف مع التحولات العالمية.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية المبادرات التعليمية العربية التي تسعى إلى ربط المعرفة بسوق العمل، وإلى توفير برامج تعليمية مرنة تعتمد على التكنولوجيا، وتُكسب المتعلم مهارات المستقبل. ويُعد مشروع البوليتكنيك أحد النماذج التي تنسجم مع هذا التوجه، إذ يقوم على فلسفة التعليم التطبيقي، وتنمية المهارات الرقمية، وربط العملية التعليمية باحتياجات الاقتصاد المعرفي، بما ينسجم مع رؤية الدكتور طلال أبوغزاله في بناء إنسان قادر على المنافسة في عالم متغير.

ولا يعني ذلك أن التعليم التقليدي فقد أهميته، بل إن المطلوب هو تطويره ليصبح أكثر ارتباطاً بالواقع، وأكثر قدرة على إعداد خريجين يمتلكون مهارات التفكير والتحليل والابتكار، إلى جانب المعرفة النظرية. فالتحدي الحقيقي لم يعد في الوصول إلى المعلومات، وإنما في القدرة على توظيفها وتحويلها إلى حلول عملية تخدم المجتمع.

رؤية نقدية

تكشف هذه القراءة أن فلسفة جون ديوي ورؤية الدكتور طلال أبوغزاله تلتقيان في نقطة محورية، وهي أن التعليم لا يحقق غايته إذا اقتصر على نقل المعرفة، بل يجب أن يؤدي إلى بناء شخصية قادرة على التعلم مدى الحياة، والإبداع، وتحمل المسؤولية. غير أن تحقيق هذه الرؤية في العالم العربي يتطلب إصلاحاً شاملاً للسياسات التعليمية، وتحديث المناهج، وتأهيل المعلمين، وتعزيز الشراكة بين المؤسسات التعليمية وقطاعات الإنتاج.

خلاصة المبحث

إن بناء مجتمع المعرفة لا يبدأ من التكنولوجيا، بل يبدأ من الإنسان. وكلما استطاعت المؤسسات التعليمية أن تغرس ثقافة التعلم المستمر، وتنمي مهارات التفكير والابتكار، ازدادت قدرة المجتمع على مواجهة التحديات وصناعة مستقبل أكثر

استدامة. ومن هنا، تتجسد رؤية الدكتور طلال أبوغزاله في اعتبار التعليم مشروعًا حضاريًا، والاستثمار في الإنسان المدخل الحقيقي لبناء الاقتصاد والمجتمع.

3. تجليات الواقع الاجتماعي:

أ. من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة: الواقع العربي وتحديات المستقبل
إذا كانت المعرفة تمثل اليوم المورد الأكثر قيمة في العالم، فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو: أين يقف العالم العربي من هذا التحول؟

لقد شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية انتقالًا جذريًا من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة، وأصبحت الدول تتنافس في إنتاج التكنولوجيا، والبحث العلمي، والابتكار، والذكاء الاصطناعي، أكثر من تنافسها في الموارد الطبيعية. ولم يعد التقدم يقاس بحجم الثروات، بل بقدرة المجتمعات على إنتاج المعرفة وتحويلها إلى قيمة اقتصادية واجتماعية.

وفي المقابل، ما زالت العديد من الدول العربية تواجه تحديات هيكلية تحد من قدرتها على الاندماج في اقتصاد المعرفة، من أبرزها ضعف الإنفاق على البحث العلمي، وهجرة الكفاءات، والفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، إضافة إلى محدودية الاستثمار في الابتكار والتحول الرقمي. وقد أسهمت هذه التحديات في اتساع الفجوة المعرفية بين العالم العربي والدول المتقدمة، الأمر الذي انعكس على مستويات الإنتاجية والتنافسية والقدرة على الابتكار.

وفي هذا السياق، تكتسب رؤية الدكتور طلال أبوغزاله أهمية خاصة، لأنها لا تنظر إلى المعرفة بوصفها هدفًا تعليميًا فحسب، بل بوصفها مشروعًا وطنيًا وقوميًا لإعادة بناء المجتمع العربي. فالمعرفة، وفق هذه الرؤية، ليست مسؤولية المدرسة أو الجامعة وحدهما، بل هي مسؤولية الدولة، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، وجميع الفاعلين في عملية التنمية.

ومن أبرز ما يميز هذا الطرح أنه يدعو إلى الانتقال من ثقافة استهلاك المعرفة إلى ثقافة إنتاجها. فالجامعات لا ينبغي أن تكون مؤسسات تمنح الشهادات فقط، بل مراكز لإنتاج الأفكار والابتكار وريادة الأعمال. كما أن التعليم لم يعد غاية مستقلة، وإنما أصبح وسيلة لإعداد إنسان قادر على المنافسة في اقتصاد عالمي سريع التغير.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية المبادرات العربية التي تسعى إلى إعادة صياغة العلاقة بين التعليم والعمل، ومن بينها مشروع البوليتكنيك، الذي يقوم على رؤية تؤكد أن التعليم التطبيقي، والمهارات الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والريادة، تمثل مرتكزات أساسية لإعداد أجيال قادرة على قيادة التنمية. ولا يقتصر هذا المشروع على تقديم برامج تعليمية، بل يسعى إلى بناء ثقافة جديدة تجعل التعلم عملية مستمرة، وتربط المعرفة بالإنتاج، والابتكار بالتنمية.

ولا شك أن تحقيق هذه الرؤية يتطلب إرادة سياسية، واستثمارات طويلة الأمد في التعليم والبحث العلمي، إضافة إلى بناء شراكات حقيقية بين الجامعات والقطاع الخاص، بما يسهم في تحويل المعرفة إلى قوة إنتاجية، ويمنح الشباب والمرأة فرصاً متكافئة للمشاركة في بناء الاقتصاد المعرفي.

إن المستقبل لن يكون للدول الأكثر سكاناً أو الأغنى بالموارد، بل للدول الأكثر قدرة على بناء الإنسان، وإطلاق طاقاته، واستثمار عقله. ومن هنا، فإن الاستثمار في المعرفة ليس خياراً تنموياً فحسب، بل هو خيار حضاري يحدد مكانة الأمم في عالم تتسارع فيه التحولات.

الخلاصة العامة للفصل الأول

تكشف هذه الدراسة أن المعرفة لم تعد مفهوماً تربوياً محدوداً، بل أصبحت محوراً رئيساً في فهم التنمية، وإعادة تشكيل المجتمع، وبناء الاقتصاد الحديث. ومن خلال القراءة السوسيولوجية لمقولة الدكتور طلال أبوغزاله: «المعرفة هي السلاح الأقوى في مواجهة التحديات»، يتضح أن المعرفة تمثل رأس المال الحقيقي للأمم، وأن الاستثمار في الإنسان هو المدخل الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد بينت الدراسة أن رؤية الدكتور طلال تتقاطع مع عدد من الاتجاهات الفكرية المعاصرة، ولا سيما نظرية رأس المال الثقافي عند بيير بورديو، والعلاقة بين المعرفة والسلطة عند ميشيل فوكو، وفلسفة التعلم بالممارسة عند جون ديوي. إلا أنها تضيف إلى هذه الرؤى بعداً عربياً عملياً، يقوم على تحويل المعرفة إلى مشروع حضاري يعيد بناء الإنسان والمؤسسات والمجتمع.

ومن ثم، فإن مستقبل المجتمعات العربية لن يتحدد بما تمتلكه من موارد، وإنما بقدرتها على إنتاج المعرفة، ودعم البحث العلمي، وتشجيع الابتكار، وإعداد أجيال تمتلك مهارات المستقبل، وتؤمن بأن بناء الإنسان هو أعظم استثمار يمكن أن تقوم به أي أمة.

التوصيات الاجتماعية

- الانتقال الجذري من ثقافة التلقي إلى ثقافة الإنتاج المعرفي، من خلال إصلاح المناهج وأساليب التدريس وأنظمة التقييم على مستوى منظومة التعليم بأسرها.
- تشجيع مراكز البحث المجتمعي على الانخراط في قضايا الواقع اليومي بدلاً من الاكتفاء بالإنتاج الأكاديمي المغلق خلف أسوار الجامعات.
- إرساء ثقافة «المعرفة المشتركة» التي تجعل من الفضاء العام والمؤسسات المجتمعية والمنصات الرقمية مختبرات للتفكير الجمعي والإنتاج التشاركي.
- تبني برامج وطنية لقياس «أثر المعرفة» (Knowledge Impact) بدلاً من الاقتصار على قياس معدلات التخرج ونسب الالتحاق بالتعليم، مع ربط التمويل البحثي بمعايير الأثر المجتمعي الحقيقي.
- الاستثمار في ترجمة المعرفة الإنسانية إلى العربية وفي تعريب العلوم ونشرها، بوصف ذلك ضرورة سيادية لرافاهية ثقافية.

الفصل الثاني:

التعليم بوصفه مشروعاً حضارياً: من بناء الفرد إلى بناء المجتمع، «التعليم ليس للحصول على شهادة، بل لبناء إنسان قادر على بناء المستقبل.»

1. مدخل تحليلي: لماذا يبدأ بناء الأوطان من المدرسة؟

لطالما ارتبط مفهوم التعليم في الوعي المجتمعي بالحصول على الشهادات الأكاديمية، وتحقيق مكانة اجتماعية أو فرصة عمل أفضل. إلا أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم اليوم كشفت محدودية هذا التصور، وأثبتت أن التعليم لا يمثل غاية في ذاته، بل وسيلة استراتيجية لإعداد الإنسان القادر على التكيف مع التغيير، والمشاركة في إنتاج المعرفة، وصناعة التنمية.

ومن هذا المنطلق، يقدم الدكتور طلال أبوغزاله رؤية تتجاوز الفهم التقليدي للتعليم، إذ ينظر إليه بوصفه مشروعاً حضارياً طويل الأمد، لا يقتصر أثره على الفرد، وإنما يمتد ليشمل المجتمع والدولة والاقتصاد. فالتعليم، وفق هذه الرؤية، ليس مؤسسة تمنح الشهادات، بل منظومة متكاملة لصناعة الإنسان، وبناء الشخصية، وتنمية التفكير، وإعداد المواطن القادر على قيادة المستقبل.

وتتجاوز هذه الرؤية الاعتقاد السائد بأن قيمة التعليم تُقاس بعدد الخريجين، لتؤكد أن المعيار الحقيقي يتمثل في نوعية المخرجات، ومدى قدرتها على الابتكار، وحل المشكلات، والمساهمة في التنمية. فالمجتمع الذي يملك جامعات كثيرة لا يُعد مجتمعاً معرفياً بالضرورة، ما لم تكن تلك الجامعات منتجة للعلم، ومحفزة للبحث، وقادرة على ربط المعرفة باحتياجات المجتمع.

إن التحولات التي فرضتها الثورة الصناعية الرابعة، والذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرقمي، أعادت تعريف وظيفة التعليم. فلم يعد المطلوب إعداد موظفين لوظائف تقليدية، بل إعداد أفراد يمتلكون القدرة على التعلم المستمر، والتكيف مع مهن لم تكن موجودة من قبل، والعمل في بيئات تتغير بوتيرة متسارعة. ومن هنا، أصبح التعليم استثماراً في المرونة الفكرية أكثر من كونه استثماراً في المعلومات

ومن منظور علم الاجتماع، يمثل التعليم إحدى أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية، إذ لا يقتصر دوره على نقل المعرفة، بل يسهم في تشكيل القيم، وترسيخ ثقافة المواطنة، وتعزيز المسؤولية، وبناء الثقة، وإعداد الفرد للمشاركة الإيجابية في الحياة العامة. ولذلك، فإن إصلاح التعليم لا يعني تطوير المناهج وحدها، بل إعادة بناء العلاقة بين المدرسة والمجتمع، وبين الجامعة وسوق العمل، وبين المعرفة والتنمية.

وفي ضوء ذلك، فإن رؤية الدكتور طلال أبوغزاله تدعو إلى الانتقال من ثقافة التعليم إلى ثقافة التعلم، ومن التركيز على الشهادة إلى التركيز على الكفاءة، ومن حفظ المعلومات إلى إنتاج المعرفة. وهي رؤية تنسجم مع المتغيرات العالمية التي جعلت التعلم المستمر شرطاً أساسياً للحفاظ على القدرة التنافسية في عالم سريع التغير.

إن بناء الإنسان هو المشروع الحضاري الأكبر لأي أمة، ولا يمكن لهذا المشروع أن ينجح دون تعليم يحرر العقل، ويحفز الإبداع، ويمنح الأفراد القدرة على التفكير النقدي، واتخاذ القرار، وتحمل المسؤولية. ومن هنا، يصبح التعليم المدخل الحقيقي لبناء مجتمع المعرفة، وأساساً لكل مشروع تنموي يسعى إلى تحقيق التقدم والاستدامة.

2. السند النظري: دوركهايم

أ. التعليم بوصفه أداة للحراك الاجتماعي: قراءة في ضوء إميل دوركايم

يُجمع علماء الاجتماع على أن التعليم لا يؤدي وظيفة معرفية فحسب، بل يؤدي دوراً محورياً في بناء المجتمع والمحافظة على تماسكه. ويُعد عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم من أوائل من نظروا إلى التعليم بوصفه مؤسسة اجتماعية تُسهم في نقل القيم والمعايير من جيل إلى آخر، وتُعدّ الأفراد للحياة داخل المجتمع

ويرى دوركايم أن المدرسة ليست مكاناً لتلقين المعلومات فقط، وإنما فضاء لتكوين الشخصية الاجتماعية، وغرس روح المسؤولية، والانضباط، واحترام القانون، والعمل الجماعي. ومن ثم، فإن نجاح النظام التعليمي لا يُقاس بعدد المتخرجين، وإنما بقدرته على إعداد مواطن صالح، قادر على الإسهام في نهضة مجتمعه.

وتلتقي هذه الرؤية مع فكر الدكتور طلال أبوغزاله، الذي يؤكد أن التعليم ينبغي أن يكون مشروعاً لصناعة الإنسان، لا مجرد وسيلة للحصول على وظيفة. فالإنسان المتعلم، في نظره، ليس من يحمل شهادة، بل من يمتلك القدرة على التفكير، والابتكار، والتعلم المستمر، والتفاعل الإيجابي مع المتغيرات.

ومن هنا، يصبح التعليم أحد أهم أدوات الحراك الاجتماعي؛ إذ يمنح الأفراد فرصاً متكافئة للارتقاء بقدراتهم وتحسين أوضاعهم، ويحد من الفوارق الاجتماعية عندما يكون قائماً على العدالة وتكافؤ الفرص. أما إذا غابت جودة التعليم، أو اقتصرت فرصه على فئات محددة، فإنه يتحول إلى أداة لإعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي بدلاً من الحد منه.

وفي المجتمعات العربية، يواجه التعليم تحدياً مزدوجاً؛ فهو مطالب بالحفاظ على الهوية الثقافية والقيم المجتمعية، وفي الوقت نفسه مطالب بإعداد أجيال قادرة على المنافسة في اقتصاد عالمي قائم على المعرفة والابتكار. ولذلك، فإن الإصلاح الحقيقي لا يقتصر على تطوير المناهج، بل يشمل تحديث فلسفة التعليم، وتأهيل المعلمين، وربط المؤسسات التعليمية باحتياجات التنمية الوطنية.

ومن هذا المنطلق، فإن رؤية الدكتور طلال أبوغزاله تدعو إلى تعليم يوازن بين الأصالة والمعاصرة؛ تعليم يحافظ على الهوية، ويواكب في الوقت ذاته التطورات العلمية والتكنولوجية، ويجعل من المدرسة والجامعة بيئتين لإنتاج الفكر والإبداع، لا مجرد مؤسسات لامتحانات والشهادات.

رؤية نقدية

تكشف المقارنة بين رؤية دوركايم وفكر الدكتور طلال أبوغزاله عن اتفاقهما في أن التعليم يمثل مؤسسة أساسية لبناء المجتمع، إلا أن أبوغزاله يضيف بعداً جديداً يتمثل في ربط التعليم مباشرة بالاقتصاد الرقمي، والابتكار، وريادة الأعمال. وبذلك ينتقل التعليم من كونه وسيلة للاندماج الاجتماعي إلى كونه محركاً للتنمية الاقتصادية وصناعة المستقبل.

3. التعليم والابتكار: من نقل المعرفة إلى إنتاجها

شهدت العقود الأخيرة تحولاً نوعياً في فلسفة التعليم، فلم يعد الهدف الرئيس للمؤسسات التعليمية هو نقل المعارف المتراكمة، وإنما إعداد أفراد يمتلكون القدرة على إنتاج المعرفة وتطويرها. وقد فرض هذا التحول نفسه نتيجة التطور المتسارع في التكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرقمي، التي جعلت الابتكار معياراً رئيساً لتقدم الدول.

وفي هذا السياق، يؤكد الدكتور طلال أبوغزاله أن مستقبل الأمم لن تحدده الموارد الطبيعية بقدر ما تحدده قدرتها على إنتاج المعرفة وتحويلها إلى قيمة اقتصادية

واجتماعية. ومن هنا، فإن التعليم الذي لا يشجع الإبداع، ولا يربط المعرفة بالتطبيق، يفقد جزءًا كبيرًا من رسالته.

إن الجامعة الحديثة لم تعد مجرد مؤسسة تمنح الدرجات العلمية، بل أصبحت مركزًا للبحث العلمي، وحاضنةً للابتكار، وشريكًا في التنمية الاقتصادية. ولهذا، فإن نجاحها يُقاس بما تنتجه من حلول للمجتمع، وما تؤسسه من شركات ناشئة، وما تسهم به في تطوير الاقتصاد الوطني.

وتنسجم هذه الرؤية مع التوجهات العالمية التي تؤكد أن الابتكار يبدأ من البيئة التعليمية، وأن الطالب يجب أن يكون شريكًا في إنتاج المعرفة، لا مجرد متلقٍ لها. ولذلك، أصبح من الضروري إعادة تصميم المناهج، وتشجيع البحث العلمي، وتبني أساليب تعليمية قائمة على حل المشكلات، والعمل الجماعي، والتفكير النقدي.

وفي هذا الإطار، تمثل مبادرة البوليتكنيك نموذجًا عمليًا يجسد هذه الفلسفة؛ إذ تقوم على ربط التعليم بالتطبيق، وتزويد الطلبة بالمهارات الرقمية والمهنية التي يتطلبها سوق العمل، بما يعزز قدرتهم على الابتكار، وريادة الأعمال، والمنافسة في اقتصاد المعرفة. ومن خلال هذا النموذج، تتحول المؤسسة التعليمية من ناقل للمعرفة إلى شريك في التنمية، ومن مانح للشهادات إلى صانع للكفاءات.

خلاصة المبحث

إن التعليم الذي يبني المستقبل هو التعليم الذي يحرر العقل، ويحفز الإبداع، ويحول المعرفة إلى إنتاج. وكلما استطاعت المؤسسات التعليمية أن تجعل الابتكار جزءًا من ثقافتها، ازدادت قدرتها على إعداد أجيال قادرة على قيادة التنمية وصناعة التغيير.

تعقيب المؤلف

إن التحول الرقمي لا يمثل تحديًا تقنيًا فحسب، بل يمثل تحولًا ثقافيًا واجتماعيًا يعيد تشكيل مفهوم التعليم ذاته. ومن خلال قراءة فكر الدكتور طلال أبوغزاله، يتضح أن جوهر التحول لا يكمن في رقمنة المناهج أو استخدام المنصات الإلكترونية، وإنما في بناء إنسان يمتلك عقلية التعلم المستمر، ويؤمن بأن المعرفة مسؤولية شخصية ومجتمعية في آن واحد.

وأرى أن المجتمعات العربية تمتلك اليوم فرصة تاريخية لإعادة بناء أنظمتها التعليمية على أسس جديدة، تستثمر في الإنسان قبل التكنولوجيا، وفي الإبداع

قبل التلقين، وفي المهارة قبل الشهادة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال رؤية استراتيجية تجعل التعليم ركيزة للتنمية الوطنية، وتربط مخرجاته باحتياجات المجتمع والاقتصاد.

دروس مستفادة لصناع القرار

1. اعتماد التحول الرقمي بوصفه مشروعًا وطنيًا شاملاً، لا مجرد تحديث تقني للمؤسسات التعليمية.
2. إعادة تصميم المناهج لتطوير مهارات التفكير النقدي، والإبداع، وحل المشكلات.
3. إدماج الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والأمن السيبراني، وريادة الأعمال ضمن مختلف التخصصات.
4. بناء شراكات مستدامة بين الجامعات والقطاعين العام والخاص لتعزيز الابتكار ونقل المعرفة.
5. تطوير مؤشرات جديدة لقياس جودة التعليم، تركز على أثر الخريجين في المجتمع وسوق العمل، وليس على عدد الشهادات الممنوحة فقط.

الفصل الثالث:

الابتكار والمسؤولية الاجتماعية: عندما يتحول الفكر إلى أثر: قراءة سوسيولوجية في فكر الدكتور طلال أبوغزاله

لا تكتمل قيمة الابتكار بمجرد إنتاج فكرة جديدة أو تطوير تقنية حديثة، وإنما تظهر قيمته الحقيقية عندما يتحول إلى أثر ملموس في حياة الإنسان والمجتمع. فالابتكار الذي لا يجيب عن حاجة اجتماعية، أو لا يساهم في حل مشكلة حقيقية، يبقى محدود الأثر مهما بلغت قيمته التقنية.

ومن هنا، تبرز أهمية الربط بين الابتكار والمسؤولية الاجتماعية. فالمؤسسة الحديثة لا تُقاس فقط بحجم أرباحها، وإنما بقدرتها على خلق قيمة للمجتمع، وتوفير فرص عادلة، والمساهمة في التعليم، وتمكين الشباب، ودعم الفئات الأقل قدرة على الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا.

وتكشف قراءة فكر الدكتور طلال أبوغزاله أن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تنفصل عن الإنسان. فالمعرفة والابتكار والتعليم ليست أهدافاً منفصلة، وإنما حلقات مترابطة في مشروع أوسع يقوم على بناء مجتمع أكثر قدرة على الاعتماد على ذاته، وأكثر استعداداً لمواجهة الأزمات والتحديات.

وفي المجتمعات العربية، تكتسب المسؤولية الاجتماعية بعداً خاصاً؛ نظراً إلى التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها قطاعات واسعة من الشباب، إضافة إلى البطالة، والفجوة الرقمية، وعدم تكافؤ الفرص التعليمية والمهنية. ولذلك، فإن توجيه الابتكار نحو هذه القضايا يمكن أن يحول التكنولوجيا من أداة اقتصادية إلى وسيلة لتحقيق التنمية الاجتماعية.

ومن هذا المنظور، فإن تمكين الشباب بالمهارات والمعرفة الرقمية لا يمثل مجرد استثمار في سوق العمل، بل يمثل استثماراً في الاستقرار الاجتماعي، وفي قدرة المجتمع على إنتاج حلول لمشكلاته من داخله.

كما تبرز المرأة بوصفها عنصرًا أساسيًا في هذه المعادلة. فإقصاء نصف المجتمع عن فرص المعرفة والابتكار يعني بالضرورة إهدار جزء كبير من رأس المال البشري. ولذلك، فإن أي مشروع تنموي قائم على المعرفة يجب أن يضمن للمرأة فرصًا حقيقية في التعليم، والتدريب، والبحث العلمي، وريادة الأعمال، والقيادة.

3-7 المرأة وصناعة المستقبل

إذا كان الإنسان هو الثروة الحقيقية، فإن المرأة تمثل جزءًا أساسيًا من هذه الثروة، ليس بوصفها مستفيدة من التنمية فحسب، وإنما باعتبارها شريكًا في إنتاجها وصناعة مستقبلها.

لقد أثبتت التحولات الاجتماعية والاقتصادية خلال العقود الأخيرة أن المجتمعات التي توسع مشاركة المرأة في التعليم والعمل والابتكار تحقق استفادة أكبر من مواردها البشرية. ولم تعد قضية المرأة قضية حقوقية منفصلة عن التنمية، بل أصبحت جزءًا من صميم القدرة التنافسية للمجتمعات.

ومن هنا، فإن بناء مجتمع المعرفة يتطلب إزالة العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي، وتوفير فرص متكافئة أمامها للوصول إلى التعليم والتكنولوجيا، ودعم حضورها في المجالات العلمية والقيادية.

وهذا الأمر يصبح أكثر إلحاحًا في العالم العربي، حيث ما زالت المرأة تواجه، بدرجات متفاوتة، تحديات اجتماعية واقتصادية وثقافية تحد من وصولها الكامل إلى الفرص المتاحة.

إن الاستثمار في المرأة لا يعود بالنفع عليها وحدها؛ فالمرأة المتعلمة والقادرة على العمل والإبداع تؤثر في الأسرة، وتشارك في بناء المجتمع، وتسهم في تكوين أجيال أكثر قدرة على التعلم والانفتاح.

ولهذا، فإن تمكين المرأة معرفيًا واقتصاديًا يجب أن يكون جزءًا من أي رؤية عربية جادة لبناء المستقبل.

3-8 الابتكار في مواجهة الأزمات

تكشف الأزمات الكبرى عن قدرة المجتمعات الحقيقية على الابتكار. ففي أوقات الاستقرار قد يبدو الابتكار خيارًا للتطوير، أما في أوقات الأزمات فإنه يتحول إلى ضرورة للبقاء والاستمرار.

وقد أظهرت الأزمات الاقتصادية والصحية والسياسية والبيئية التي شهدتها العالم خلال السنوات الماضية أن المؤسسات والمجتمعات التي تمتلك قدرة عالية على التعلم والتكيف تكون أكثر قدرة على تجاوز الصدمات.

ومن هنا، يمكن النظر إلى المعرفة والابتكار باعتبارهما أدوات للمرونة المجتمعية. فالمجتمع القادر على إنتاج الحلول بدل انتظارها من الخارج يمتلك درجة أعلى من الاستقلال والقدرة على مواجهة الأزمات.

وفي السياق العربي، تبدو هذه المسألة أكثر أهمية؛ إذ تواجه المنطقة تحديات متشابكة تتطلب حلولاً تتجاوز الأدوات التقليدية. ولا يمكن التعامل مع البطالة، والفجوة الرقمية، وتحديات التعليم، والهجرة، والأزمات الاقتصادية، من خلال الإجراءات المؤقتة وحدها، وإنما تحتاج إلى بناء قدرة مؤسسية ومجتمعية على الابتكار.

ومن هنا، تصبح رؤية الدكتور طلال أبوغزاله للمعرفة والإنسان ذات دلالة تتجاوز المجال التعليمي؛ لأنها تربط بناء القدرات البشرية بقدرة المجتمع على حماية مستقبله

تعقيب المؤلفة

تكشف القراءة السابقة أن الابتكار، في جوهره، ليس قضية تقنية فقط. إنه قضية اجتماعية ترتبط بنوعية الإنسان، والثقافة السائدة، وطبيعة المؤسسات، ومدى استعداد المجتمع لقبول التغيير.

ومن وجهة نظري، فإن أهم ما يحتاجه العالم العربي ليس استيراد المزيد من التكنولوجيا، وإنما بناء الإنسان القادر على إنتاج التكنولوجيا وتطويرها وتوظيفها لخدمة مجتمعه.

كما أن بناء المستقبل لا يمكن أن يكون مشروعاً نخبويًا يقتصر على الخبراء والمتخصصين؛ بل يجب أن يكون مشروعاً يشارك فيه الشباب والمرأة والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وهنا تكمن القيمة الأعمق لفكرة الاستثمار في الإنسان: فهي لا تنتج موظفًا أفضل فحسب، وإنما تنتج مواطنًا أكثر قدرة على التفكير، والمبادرة، وتحمل المسؤولية، وصناعة الحلول.

خلاصة الفصل الثالث

تبين من خلال هذا الفصل أن الابتكار يمثل أحد المحاور الأساسية في بناء المجتمعات الحديثة، وأنه لا يمكن فصله عن التعليم ورأس المال البشري والتحول الرقمي والمسؤولية الاجتماعية.

كما كشفت القراءة السوسيولوجية أن الابتكار لا يولد من التكنولوجيا وحدها، وإنما من بيئة اجتماعية تشجع السؤال، وتحترم الاختلاف، وتقبل التجربة، وتتعامل مع الفشل بوصفه مرحلة من مراحل التعلم.

وفي ضوء ذلك، يمكن قراءة المشروع الفكري للدكتور طلال أبوغزاله باعتباره رؤية تضع الإنسان والمعرفة والابتكار في قلب عملية بناء المستقبل، مع التأكيد على ضرورة تحويل هذه العناصر من أفكار إلى سياسات ومؤسسات وممارسات قادرة على إحداث أثر حقيقي في المجتمع العربي.

وبذلك ينتقل الكتاب من سؤال كيف نبني الإنسان؟ إلى سؤال أكثر عمقاً:

كيف يمكن لهذا الإنسان أن يعيد بناء مجتمعه؟

التوصيات الاجتماعية

- إنشاء منظومة وطنية متكاملة للتوجيه المهني والاجتماعي للشباب تربط قدراتهم وطموحاتهم باحتياجات مجتمعاتهم الفعلية.
- توسيع مساحات المشاركة الشبابية الحقيقية - لا الشكلية - في صنع القرار المجتمعي من خلال برلمانات الشباب ومجالس الحوكمة المحلية ولجان التخطيط الاستراتيجي.
- تصميم برامج ريادة اجتماعية تُحوّل طاقة الشباب إلى مشاريع تنموية مستدامة تُعالج مشكلات حقيقية، مع توفير التمويل والإرشاد والشبكات الداعمة.
- مكافحة هجرة الأدمغة عبر خلق بيئات مهنية وإبداعية جاذبة، وإصلاح المنظومات البيروقراطية الطاردة، لا عبر القيود والتضييق.
- إدماج الثقافة والفنون والرياضة في منظومة تنمية الشباب بوصفها مساحات جوهرية للتعبير عن الهوية وبناء الرؤية المجتمعية وتطوير الشخصية.
- وضع استراتيجيات واضحة لخفض بطالة الشباب تشمل إصلاح سياسات الاستثمار وتوجيهه نحو القطاعات الأكثر توليداً لفرص العمل.

الفصل الرابع: التكنولوجيا والمجتمع - إعادة تشكيل العلاقات الإنسانية

«التكنولوجيا ليست رفاهية بل ضرورة.»

- الدكتور طلال أبوغزاله

1-4 قراءة أولية: التكنولوجيا بوصفها بيئة اجتماعية

لم تعد التكنولوجيا مجرد أدوات يستخدمها الإنسان لإنجاز أعماله، ثم يتخلى عنها بعد انتهاء الحاجة إليها. لقد تحولت، بصورة متسارعة، إلى بيئة اجتماعية متكاملة يعيش الإنسان داخلها، ويتواصل من خلالها، ويعمل ويتعلم ويكوّن علاقاته وهويته.

وهذا التحول يفرض علينا إعادة النظر في السؤال التقليدي: ماذا تفعل التكنولوجيا بالمجتمع؟

فالسؤال الأكثر عمقاً أصبح: كيف تعيد التكنولوجيا تشكيل المجتمع نفسه؟

لقد غيّرت التكنولوجيا الرقمية طريقة التواصل بين الأفراد، وأعادت تشكيل مفهوم الخصوصية، والعمل، والتعليم، والمشاركة العامة، وحتى مفهوم الحضور الاجتماعي. فالإنسان لم يعد يعيش علاقاته الاجتماعية في المجال الواقعي فقط، بل أصبح يمتلك وجوداً رقمياً له تأثير مباشر في صورته الاجتماعية وفي علاقاته بالآخرين.

ومن هذا المنظور، فإن مقولة الدكتور طلال أبوغزاله: «التكنولوجيا ليست رفاهية بل ضرورة» لا ينبغي فهمها باعتبارها دعوة إلى استخدام الأدوات التقنية فحسب، وإنما باعتبارها تعبيراً عن إدراك للتحول البنيوي الذي فرضته التكنولوجيا على المجتمع.

فالتكنولوجيا أصبحت مرتبطة بالتعليم والعمل والصحة والإدارة والاقتصاد والاتصال، وأصبح الابتعاد عنها يعني، في كثير من الأحيان، الابتعاد عن جزء أساسي من الحياة الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة.

لكن الاعتراف بضرورة التكنولوجيا لا يعني التعامل معها باعتبارها خيراً مطلقاً.

فالتكنولوجيا يمكن أن توسع فرص الوصول إلى المعرفة، لكنها قد تعمق الفجوة الرقمية بين من يمتلكون القدرة على استخدامها ومن لا يمتلكونها. ويمكن أن تقرب المسافات بين البشر، لكنها قد تنتج في الوقت نفسه أشكالاً جديدة من العزلة الاجتماعية. ويمكن أن تمنح الإنسان حرية واسعة في التعبير، لكنها تطرح أسئلة متزايدة حول الخصوصية والمراقبة والسيطرة على البيانات.

وهنا تحديداً تظهر أهمية القراءة السوسيولوجية؛ لأن التكنولوجيا ليست منفصلة عن القوة والثقافة والاقتصاد. ومن يمتلك التكنولوجيا يمتلك جزءاً من القدرة على التأثير في طريقة إنتاج المعلومات وتداولها وتوجيه السلوك الاجتماعي.

2-4 التكنولوجيا وإعادة تشكيل العلاقات الإنسانية

أحدثت وسائل التواصل الرقمي تحولاً عميقاً في طبيعة العلاقات الإنسانية. فقد أصبح التواصل أسرع وأكثر اتساعاً، وأصبح الإنسان قادراً على الحفاظ على علاقات مع أشخاص يعيشون في دول وقارات مختلفة.

لكن هذه السرعة لا تعني بالضرورة زيادة عمق العلاقات.

فقد أصبح من الممكن أن يمتلك الفرد مئات أو آلاف العلاقات الرقمية، بينما يشعر في الوقت نفسه بالعزلة. وهذا التناقض يمثل أحد أهم الأسئلة الاجتماعية التي تطرحها التكنولوجيا الحديثة: هل زادت التكنولوجيا قدرتنا على التواصل، أم غيّرت فقط شكل التواصل؟

إن الإجابة ليست واحدة؛ فالتكنولوجيا يمكن أن تكون وسيلة للتقارب عندما تُستخدم لتعزيز العلاقات الإنسانية، كما يمكن أن تتحول إلى وسيلة للعزلة عندما تحل العلاقات الافتراضية محل التفاعل الإنساني المباشر.

ومن هنا، فإن التحدي لا يكمن في التكنولوجيا ذاتها، بل في الثقافة التي تحكم استخدامها.

3-4 الفجوة الرقمية والعدالة الاجتماعية

إذا كانت التكنولوجيا أصبحت ضرورة، فإن الوصول إليها يجب أن يُنظر إليه باعتباره جزءاً من العدالة الاجتماعية.

فليس جميع الأفراد والمجتمعات يمتلكون الإمكانيات نفسها للوصول إلى الإنترنت، والأجهزة الحديثة، والتعليم الرقمي، والمهارات التقنية. ومن هنا نشأت ظاهرة الفجوة الرقمية، التي أصبحت أحد أشكال عدم المساواة الجديدة.

وفي المجتمعات العربية، تزداد أهمية هذه القضية في ظل التفاوت الاقتصادي، واختلاف البنية التحتية الرقمية، والفوارق بين المناطق والفئات العمرية والاجتماعية.

ولذلك، فإن التحول الرقمي الناجح لا يعني فقط إدخال التكنولوجيا إلى المؤسسات، وإنما ضمان قدرة جميع أفراد المجتمع على الاستفادة منها.

وهنا تتقاطع التكنولوجيا مع جوهر رؤية الدكتور طلال أبوغزاله حول المعرفة؛ فإذا كانت المعرفة قوة، فإن حرمان الإنسان من أدوات الوصول إليها يمثل شكلاً جديداً من أشكال التهميش.

4-4 التكنولوجيا والتعليم: فرصة لإعادة بناء المعرفة

من أكثر المجالات التي أحدثت التكنولوجيا فيها تحولاً عميقاً مجال التعليم.

فالمعرفة لم تعد محصورة في الكتاب المدرسي أو قاعة المحاضرات. وأصبح بإمكان المتعلم الوصول إلى مصادر علمية هائلة، والتعلم عن بعد، واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، والتواصل مع خبراء ومؤسسات تعليمية حول العالم.

لكن هذه الوفرة تفرض تحدياً جديداً: لم تعد المشكلة في الحصول على المعلومات، بل في القدرة على التمييز بينها وتقييمها واستخدامها.

وهنا تبرز أهمية التفكير النقدي والوعي الرقمي. فالإنسان الذي يمتلك جهازاً حديثاً دون أن يمتلك القدرة على تقييم المعلومات قد يصبح أكثر عرضة للتضليل، لا أكثر معرفة. ولذلك، فإن التحول الرقمي الحقيقي يجب أن يرافقه تحول في طريقة التفكير والتعليم.

وهذا يتفق مع الفلسفة العامة للمشروع الفكري للدكتور طلال أبوغزاله، حيث لا تكمن قيمة التكنولوجيا في وجودها، وإنما في قدرة الإنسان على تحويلها إلى معرفة ومهارة وإنتاج.

4-5 التكنولوجيا والهوية الثقافية العربية

تطرح البيئة الرقمية سؤالاً آخر يتعلق بالهوية.

فالشباب العربي يعيش اليوم في فضاء مفتوح يتعرض فيه يوميًا إلى ثقافات ولغات وقيم واتجاهات مختلفة. وهذا الانفتاح يمثل فرصة هائلة للتعلم والتبادل الثقافي، لكنه يفرض أيضًا تحديًا يتعلق بالحفاظ على الخصوصية الثقافية واللغة والهوية.

ومن هنا، لا ينبغي أن تكون الاستجابة للانفتاح الرقمي هي الانغلاق، وإنما إنتاج محتوى عربي قادر على الحضور والمنافسة داخل الفضاء العالمي.

فالهوية القوية ليست الهوية التي تخشى التفاعل مع الآخر، وإنما الهوية القادرة على الحوار معه، وتقديم إنتاجها، وإعادة تعريف نفسها بصورة متجددة.

وهذا يفتح مجالًا واسعًا أمام المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية العربية لإنتاج محتوى رقمي يعكس الثقافة العربية، ويقدمها للأجيال الجديدة بلغة وأدوات العصر.

تعقيب المؤلف

من وجهة نظري، فإن أهم تحول أحدثته التكنولوجيا ليس أنها جعلت الإنسان أكثر سرعة، بل أنها جعلته يعيش في عالم تتغير فيه الحدود بين الواقعي والافتراضي، وبين المعرفة والمعلومة، وبين الحرية والمراقبة.

ولهذا، فإن المجتمع العربي لا يحتاج فقط إلى مزيد من التكنولوجيا، وإنما يحتاج إلى ثقافة تكنولوجية تجعل الإنسان قادرًا على استخدامها دون أن يصبح تابعًا لها.

فالتكنولوجيا يجب أن تبقى في خدمة الإنسان، لا أن يتحول الإنسان إلى مجرد مستخدم داخل منظومات لا يفهم آليات عملها.

دروس مستفادة لصناع القرار

1. اعتبار الوصول إلى التكنولوجيا والإنترنت جزءاً من العدالة الاجتماعية.
2. تطوير برامج وطنية لمحو الأمية الرقمية وتعزيز التفكير النقدي.
3. حماية البيانات والخصوصية باعتبارهما حقين أساسيين في المجتمع الرقمي.
4. دعم إنتاج محتوى عربي رقمي عالي الجودة.
5. إدماج الثقافة الرقمية في المناهج التعليمية منذ المراحل الأولى.
6. توظيف التكنولوجيا في التعليم والصحة والخدمات العامة بما يقلل الفوارق الاجتماعية.
7. إعداد الشباب والمرأة لمهن الاقتصاد الرقمي بدل الاكتفاء بتدريبهم على الاستخدام الأساسي للتكنولوجيا.

خلاصة الفصل الرابع

تكشف القراءة السوسيولوجية أن التكنولوجيا لم تعد مجرد أداة، وإنما أصبحت جزءاً من البنية الاجتماعية نفسها. وهي قادرة على توسيع فرص المعرفة والتمكين، لكنها قد تنتج في الوقت ذاته أشكالاً جديدة من التفاوت والمراقبة والعزلة. ومن هنا، فإن التحدي الحقيقي ليس في امتلاك التكنولوجيا، بل في امتلاك القدرة الاجتماعية والثقافية على توظيفها بصورة عادلة وإنسانية. وهذه النتيجة تقودنا مباشرة إلى السؤال التالي:

إذا كانت التكنولوجيا تعيد تشكيل المجتمع، فمن المسؤول عن توجيه هذا التحول: الدولة، أم المؤسسات، أم القائد، أم الإنسان نفسه؟

وهنا نصل إلى الفصل الخامس: القيادة والمسؤولية الاجتماعية، وهو موجود أصلاً في مسودتك بهذا العنوان والمقولة: «القيادة مسؤولية قبل أن تكون منصباً.»

التوصيات الاجتماعية

- اعتبار الوصول إلى الإنترنت والأجهزة الرقمية الأساسية حقاً اجتماعياً مكفولاً لجميع المواطنين، مع إدراج ذلك في الخطط التنموية الوطنية.
- تصميم برامج محو الأمية الرقمية الملائمة ثقافياً للفئات المهمشة، مع مراعاة الفوارق الجنسانية والجغرافية والطبقية والعمرية.
- تشجيع استخدام التكنولوجيا في خدمة القضايا الاجتماعية الكبرى: الصحة العامة، والتعليم عن بُعد، والعدالة الاجتماعية، والمشاركة السياسية.
- بناء وعي نقدي رقمي لدى المواطنين من خلال مناهج تعليمية تُعَلِّم كيفية التحقق من المعلومات وفهم آليات المراقبة الرقمية وحماية الخصوصية.
- دعم إنتاج محتوى رقمي عربي عالي الجودة يُعَبِّر عن قيم المجتمع وإبداعاته، ويُعزِّز هويته الثقافية في الفضاء الإلكتروني العالمي.
- بناء الأمن الرقمي الوطني وحماية البيانات بوصف ذلك ضرورة سيادية في عصر رأسمالية المراقبة.

الفصل الخامس:

القيادة والمسؤولية الاجتماعية

«القيادة مسؤولية قبل أن تكون منصباً.»

- الدكتور طلال أبوغزاله

1-5 قراءة أولية: إعادة تعريف الشرعية القيادية

يطرح مفهوم القيادة سؤالاً يتجاوز الشخص الذي يشغل المنصب: من يقود المجتمع؟ وعلى أي أساس يستحق القائد ثقة الآخرين؟

في الرؤية التي تعكسها مقولة الدكتور طلال أبوغزاله، لا تُقاس القيادة بمكانة صاحبها أو حجم السلطة التي يمتلكها، وإنما بقدرته على تحمل المسؤولية تجاه الآخرين وتقديم الخدمة على الامتياز.

وهنا تكمن أهمية المقولة؛ لأنها تعيد تعريف العلاقة بين المنصب والسلطة والمسؤولية فالمنصب في ذاته لا يصنع قائداً. وقد يمتلك الإنسان سلطة رسمية واسعة، لكنه يفتقر إلى الرؤية أو النزاهة أو القدرة على تحمل المسؤولية. وفي المقابل، قد يظهر تأثير شخص لا يشغل منصباً رسمياً، لكنه يمتلك القدرة على إلهام الآخرين وتحريكهم نحو هدف مشترك.

ومن المنظور الاجتماعي، فإن شرعية القيادة لا تُبنى فقط على القوانين والأنظمة، بل تُبنى أيضاً على الثقة.

والثقة ليست شعاراً؛ إنها نتيجة لسلوك متكرر يثبت للناس أن القائد يضع المصلحة العامة فوق مصلحته الشخصية، وأن القرارات التي يتخذها تستند إلى الكفاءة والعدالة والمسؤولية.

ولهذا، فإن القيادة المسؤولة تبدأ من فهم عميق لمعنى الأمانة.

القائد لا يمتلك المؤسسة التي يقودها، ولا يمتلك الأشخاص الذين يعملون معه، وإنما يؤتمن عليهم.

وهذا التحول من مفهوم الامتلاك إلى مفهوم الأمانة يمثل جوهر القيادة الأخلاقية.

2-5 القيادة الخادمة: من السلطة إلى الخدمة

يقدم مفهوم القيادة الخادمة تصورًا مختلفًا للعلاقة بين القائد وأتباعه. فالقائد هنا لا ينطلق من سؤال: ماذا سأحصل من هذا المنصب؟ وإنما من سؤال: ماذا يمكنني أن أقدم؟

وهذا المفهوم ينسجم بصورة واضحة مع مقولة الدكتور طلال أبوغزاله، لأن القيادة تصبح مسؤولية عندما يتحول القائد من مستفيد من السلطة إلى خادم للمصلحة التي أوكلت إليه.

فالقيادة الحقيقية تظهر في الأوقات الصعبة أكثر مما تظهر في أوقات النجاح. وفي الأزمات، لا يحتاج الناس إلى قائد يشرح لهم حجم المشكلة فقط، بل إلى قائد يمتلك الشجاعة لاتخاذ القرار، والقدرة على تحمل نتائجه، والاستعداد للاستماع إلى الآخرين

ومن هنا، فإن القائد الناجح لا يخشى أن يكون بين فريقه أشخاص أكثر معرفة منه في بعض المجالات؛ بل يرى في كفاءة الآخرين قوةً للمؤسسة.

وهذه النقطة مهمة جدًا في المؤسسات الحديثة، لأن المعرفة لم تعد متركزة في شخص واحد. المؤسسة الناجحة هي التي تستطيع توزيع المعرفة، وتشجيع المبادرة، وبناء فرق قادرة على اتخاذ القرار.

2-3 القيادة والشفافية والمساءلة

لا يمكن الحديث عن المسؤولية القيادية من دون الحديث عن المساءلة.

فالسلطة التي لا تخضع للمساءلة قد تتحول تدريجيًا إلى امتياز، والامتياز غير الخاضع للمساءلة يمكن أن يتحول إلى فساد.

ومن هنا، فإن الشفافية ليست إجراءً إداريًا فقط، وإنما ثقافة مؤسسية تقوم على وضوح القرار، وإمكانية تفسيره، وتحمل المسؤولية عن نتائجه.

وتؤكد المسودة أهمية الرقابة المدنية المستقلة، وحرية الإعلام، واستقلالية القضاء باعتبارها ضمانات بنيوية للقيادة المسؤولة، كما تدعو إلى معايير تقوم على الشفافية والكفاءة والمساءلة عند اختيار القيادات.

وهذه المبادئ لا تخص الحكومات وحدها؛ بل تنطبق كذلك على الجامعات، والشركات، والمنظمات، والمؤسسات التعليمية والمجتمعية.

فكل مؤسسة تحتاج إلى قيادات تعرف أن المنصب ليس حصانة من النقد، وأن القرار يجب أن يكون قابلاً للتقييم، وأن النجاح لا يعفي القائد من المسؤولية.

4-5 الشباب وصناعة القيادات الجديدة

إن أحد أخطر التحديات التي تواجه المؤسسات والمجتمعات هو استمرار الاعتماد على نماذج قيادية قديمة، وعدم منح الأجيال الجديدة فرصة حقيقية للتجربة. فالقيادة لا تُكتسب بالانتظار.

الشباب يحتاجون إلى مساحة للمبادرة، وإلى فرصة لاتخاذ القرار، وإلى بيئة تسمح لهم بالتعلم من الخطأ بدل معاقبتهم على كل تجربة لم تنجح.

ولهذا، فإن إعداد القيادات الشابة يجب ألا يكون مجرد دورات تدريبية في القيادة، بل يجب أن يكون ممارسة فعلية للقيادة.

وتنسجم المسودة مع هذا الاتجاه عندما تدعو إلى تشجيع النماذج القيادية الشبابية في المؤسسات المدنية والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، وإتاحة الفرص الحقيقية للتجريب والنمو والتعلم من الأخطاء.

وهنا يمكن أن يصبح التعليم التطبيقي، بما في ذلك النماذج التي تربط المعرفة بالمهارة وسوق العمل، مساحة مهمة لاكتشاف هذه القيادات وصقلها.

4-5 القيادة في العالم العربي: من ثقافة المنصب إلى ثقافة الإنجاز

يواجه العالم العربي تحدياً لا يرتبط فقط بنقص الكفاءات، وإنما أحياناً بطريقة النظر إلى السلطة نفسها.

فعندما يصبح المنصب هدفاً اجتماعياً بحد ذاته، قد تتحول المنافسة من التنافس على الإنجاز إلى التنافس على الوصول إلى موقع النفوذ.

أما عندما تصبح القيادة مرتبطة بالنتائج والمسؤولية والخدمة، فإن قيمة المنصب تتراجع أمام قيمة الإنجاز.

ومن هنا، فإن المجتمعات العربية تحتاج إلى إعادة بناء مفهوم القيادة في الوعي العام: القائد ليس الشخص الأكثر سلطة، وإنما الشخص الأكثر قدرة على تحمل المسؤولية وصناعة الأثر.

وهذه الثقافة تبدأ من الأسرة والمدرسة والجامعة، ثم تنتقل إلى المؤسسات وسوق العمل والمجال العام.

تعقيب المؤلفة

من وجهة نظري، فإن أزمة القيادة في مجتمعاتنا ليست دائماً أزمة نقص في الأشخاص القادرين على القيادة، وإنما قد تكون أزمة في المعايير التي نستخدمها لاختيار القائد وتقييمه. فإذا كافأنا القائد على قربهِ من السلطة، أصبح القرب معياراً. وإذا كافأناه على الإنجاز، أصبح الإنجاز ثقافة. وإذا منحناه الثقة مقابل الشفافية والمساءلة، أصبح احترام المسؤولية جزءاً من النظام الاجتماعي.

لذلك، فإن إصلاح القيادة يبدأ قبل اختيار القائد نفسه؛ يبدأ من إعادة تعريف معنى النجاح، ومعنى السلطة، ومعنى المسؤولية.

وأعتقد أن الرسالة الأهم التي يمكن استخلاصها من هذا الفصل هي: لا نحتاج إلى قادة أكثر سلطة، بل إلى قادة أكثر مسؤولية.

دروس مستفادة لصنّاع القرار

- إرساء ثقافة المساءلة والشفافية في المؤسسات.
 - اعتماد الكفاءة والجدارة معايير أساسية لاختيار القيادات.
 - إعداد برامج عملية لتكوين القيادات المجتمعية.
 - منح الشباب فرصاً حقيقية للقيادة والتجربة.
 - بناء ثقافة مؤسسية تعتبر الخدمة العامة قيمة وليست امتيازاً.
 - تقديم نماذج قيادية إيجابية في الإعلام والتعليم.
 - ربط تقييم القائد بالأثر الذي يحققه، لا بالمنصب الذي يشغله.
- وهذه التوصيات تنسجم مباشرة مع التوصيات الاجتماعية الواردة في المسودة الأصلية.

خلاصة الفصل الخامس

تكشف القراءة السوسيولوجية للقيادة أن السلطة وحدها لا تنتج شرعية، وأن المنصب لا يصنع قائداً. فالقيادة تصبح ذات معنى عندما تتحول إلى مسؤولية، والمسؤولية تتحول إلى ممارسة، والممارسة تنتج ثقة، والثقة تمنح القيادة شرعيتها.

ومن هنا، فإن بناء مجتمعات عربية أكثر قوة واستقراراً لا يتطلب مؤسسات أكثر فقط، بل يتطلب قيادات تؤمن بأن موقعها تكليف قبل أن يكون تشريعاً.

الفصل السادس:

الاقتصاد كقوة اجتماعية مُحركة

«الاقتصاد القوي أساس المجتمع القوي».

- الدكتور طلال أبوغزاله

1-6 قراءة أولية: الاقتصاد علاقات اجتماعية

لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياق الاجتماعي الذي ينشأ فيه ويغذيه ويعيد تشكيله. فالالاقتصاد ليس مجرد أرقام وجداول مالية ومؤشرات نمو، وإنما هو في جوهره منظومة من العلاقات الاجتماعية: علاقات بين المنتجين والمستهلكين، وبين أصحاب رأس المال والعمال، وبين الدولة والسوق، وبين الأجيال.

وهذه العلاقات تحدد بصورة مباشرة أو غير مباشرة من يحصل على الفرص، ومن يستطيع الوصول إلى التعليم، ومن يمتلك القدرة على تحسين مستوى معيشته، ومن يظل خارج دوائر المشاركة الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هنا، فإن مقولة الدكتور طلال أبوغزاله: «الاقتصاد القوي أساس المجتمع القوي» لا ينبغي فهمها باعتبار أن الثروة وحدها تنتج مجتمعاً قوياً. فهناك مجتمعات تمتلك موارد هائلة، لكنها تعاني في الوقت نفسه من التفاوت، وضعف المؤسسات، وغياب العدالة الاجتماعية.

المقصود، إذن، هو اقتصاد فاعل وعادل ومستدام، يستطيع أن يوفر للإنسان فرص العمل، والتعليم، والحماية الاجتماعية، ويمنح المجتمع القدرة على الاستثمار في مستقبله.

2-6 الاقتصاد والعدالة الاجتماعية

لا تكمن قوة الاقتصاد في حجم الثروة التي ينتجها فقط، وإنما في كيفية توزيع الفرص الناتجة عنه.

فالنمو الاقتصادي الذي لا يصل أثره إلى الفئات المختلفة من المجتمع قد يؤدي إلى اتساع الفجوات الاجتماعية بدلاً من تضيقها. ولذلك، فإن العدالة الاقتصادية لا تعني بالضرورة مساواة الجميع في النتائج، وإنما ضمان وجود فرص عادلة للوصول إلى التعليم والعمل والتمويل والموارد.

ومن هنا، يصبح الاستثمار في الإنسان جزءاً أساسياً من السياسة الاقتصادية.

فالإنفاق على التعليم ليس تكلفة استهلاكية، بل استثمار طويل الأجل في رأس المال البشري. وكذلك التدريب، والبحث العلمي، والمهارات الرقمية، وريادة الأعمال.

وهذا يتقاطع بصورة مباشرة مع المحاور السابقة في الكتاب؛ فالمعرفة التي لا تتحول إلى مهارة وإنتاج تبقى محدودة الأثر، والتعليم الذي لا يفتح الطريق أمام الإنسان للمشاركة الاقتصادية يفقد جزءاً من وظيفته الاجتماعية.

3-6 العمل والكرامة الإنسانية

يمثل العمل أكثر من مصدر للدخل.

إنه مصدر للكرامة، والاستقلال، والشعور بالانتماء، والمشاركة في المجتمع.

ولهذا، فإن البطالة لا تُقاس فقط بالخسارة الاقتصادية الناتجة عن عدم استخدام قوة العمل، وإنما لها آثار اجتماعية ونفسية عميقة، خصوصاً عندما تطول فترات البطالة بين الشباب.

وفي المجتمعات العربية، تصبح هذه المسألة أكثر أهمية في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها سوق العمل، وظهور مهن جديدة، واختفاء أو تراجع بعض المهن التقليدية.

وهنا تظهر الحاجة إلى الانتقال من تعليم يهيئ الإنسان لوظيفة محددة إلى تعليم يهيئه للتعلم المستمر والتكيف مع تغير الوظائف.

وهذه الفكرة تجعل التعليم التطبيقي والمهارات الرقمية وريادة الأعمال جزءاً من السياسة الاقتصادية، وليس مجرد شأن تعليمي.

4-6 الشباب والاقتصاد الجديد

يمثل الشباب أحد أهم مصادر القوة الاقتصادية في المجتمعات العربية، لكن هذه القوة يمكن أن تتحول إلى تحدٍ إذا لم تتوفر أمامها فرص حقيقية للتعليم والعمل والإنتاج.

ولذلك، فإن التعامل مع الشباب بوصفهم مشكلة بطالة فقط يمثل قراءة ناقصة.

الشباب ليس مجرد طالب وظيفة؛ إنه يمكن أن يكون صاحب مشروع، ومبتكراً، ومبرمجاً، وباحثاً، وصانع معرفة.

وهنا تبرز أهمية المؤسسات التعليمية التي تربط التعليم بالتطبيق وسوق العمل، وتمنح الشباب مهارات تمكنهم من خلق القيمة بدل انتظارها.

ومن هذه الزاوية، يمكن النظر إلى البوليتكنيك بوصفها نموذجاً يلتقي مع هذا التوجه، من خلال التركيز على التعليم التطبيقي والمهارات المرتبطة باحتياجات المستقبل.

5-6 الاقتصاد المعرفي: عندما تصبح المعرفة رأس المال

أعاد الاقتصاد المعرفي تعريف مفهوم الثروة.

فبعد أن كان امتلاك الأرض والموارد الطبيعية ورأس المال المالي يمثل الأساس التقليدي للقوة الاقتصادية، أصبحت المعرفة والمهارات والابتكار من أهم مصادر القيمة في الاقتصاد الحديث.

وهنا يعود الكتاب إلى الفكرة المركزية التي بدأ بها: الإنسان هو الثروة الحقيقية.

فالاقتصاد الحديث لا يحتاج فقط إلى رأس مال مالي، وإنما إلى عقول قادرة على البحث والتطوير والابتكار وإنتاج الحلول.

ولهذا، فإن الدول التي تستثمر في التعليم والبحث العلمي والمهارات الرقمية تستطيع أن تحول المعرفة إلى قيمة اقتصادية واجتماعية، بينما تبقى الدول التي تكتفي باستهلاك المعرفة أكثر اعتمادًا على الخارج.

وهذا يتوافق مع الرؤية التي يطرحها الدكتور طلال أبوغزاله حول المعرفة بوصفها قوة محركة للتنمية والابتكار والاستقلال الاقتصادي.

6-6 المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

لا يمكن بناء اقتصاد قوي اعتمادًا على الدولة وحدها.

فالقطاع الخاص شريك أساسي في التنمية، ليس فقط من خلال الاستثمار وخلق الوظائف، وإنما أيضًا من خلال مسؤوليته تجاه المجتمع.

وتتجاوز المسؤولية الاجتماعية تقديم التبرعات والمساعدات، لتشمل بناء برامج مستدامة في التعليم والتدريب والابتكار وتمكين الشباب والمرأة ودعم المجتمعات المحلية.

فالشركة التي تستثمر في الإنسان تستثمر في السوق نفسه؛ لأن الموظف المتعلم، والمستهلك القادر، والمجتمع المستقر، كلها عناصر ضرورية لاستدامة النشاط الاقتصادي.

ومن هنا، تصبح المسؤولية الاجتماعية جزءًا من استراتيجية المؤسسة، وليس نشاطًا جانبيًا منفصلًا عن أعمالها.

تعقيب المؤلفة

من وجهة نظري، فإن أقوى اقتصاد ليس بالضرورة الاقتصاد الذي يملك أكبر قدر من المال، وإنما الاقتصاد الذي يستطيع أن يحول موارده إلى فرص للإنسان.

فإذا زاد الناتج ولم تتحسن حياة الإنسان، بقي السؤال مفتوحاً حول معنى هذا النمو. أما عندما يتحول النمو إلى تعليم أفضل، وفرص عمل أوسع، وتمكين للشباب والمرأة، ودعم للابتكار، وتحسين لجودة الحياة، فإن الاقتصاد يصبح بالفعل قوة اجتماعية.

ولهذا أرى أن المعادلة التي يجب أن تحكم مستقبلنا العربي هي:

إنسان متعلم → مهارة → ابتكار → إنتاج → اقتصاد قوي → مجتمع أكثر استقراراً وعدالة.

وهذه ليست حلقات منفصلة، بل منظومة واحدة.

دروس مستفادة لصناع القرار

الانتقال من قياس الاقتصاد بالنمو فقط إلى قياس أثره على حياة الإنسان.

جعل التعليم والمهارات والبحث العلمي جزءاً أساسياً من السياسات الاقتصادية.

دعم الشباب للانتقال من البحث عن الوظيفة إلى خلق فرص العمل.

توسيع فرص المرأة في المشاركة الاقتصادية والابتكار وريادة الأعمال.

دعم الاقتصاد المعرفي والصناعات الرقمية.

تعزيز الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية.

ربط المسؤولية الاجتماعية للشركات بمشروعات تنموية مستدامة.

اعتماد العدالة وتكافؤ الفرص أساساً لبناء اقتصاد أكثر استقراراً.

خلاصة الفصل السادس

يكشف هذا الفصل أن الاقتصاد ليس مجاًلاً منفصلاً عن المجتمع، بل أحد أهم العوامل التي تعيد تشكيل علاقاته وفرصه ومستقبله.

فالاقتصاد القوي، وفق القراءة التي يقدمها هذا الكتاب، ليس اقتصاداً غنياً فقط، وإنما اقتصاد ينتج الفرص، ويستثمر في الإنسان، ويشجع المعرفة والابتكار، ويحقق قدراً أكبر من العدالة والاستدامة.

ومن هنا، تصبح مقولة الدكتور طلال أبوغزاله مدخلاً لفهم أوسع للعلاقة بين الاقتصاد والمجتمع: قوة الاقتصاد لا تُقاس فقط بما يملكه المجتمع، بل بما يستطيع أن يفعله بهذا الذي يملكه.

والسؤال الذي يفتح لنا الفصل التالي هو:

إذا كان الاقتصاد القوي يحتاج إلى إنسان قوي، فكيف يمكن بناء مجتمع يضمن للمرأة والرجل فرصاً متكافئة في إنتاج هذه القوة؟

الفصل السابع:

التغيير بين الفكرة والممارسة الاجتماعية

«الفكرة وحدها لا تكفي، التطبيق هو الأساس.»

- الدكتور طلال أبوغزاله

7-1 المرأة في قلب التحول الاجتماعي

لم تعد قضية المرأة في المجتمعات العربية قضية منفصلة عن قضايا التنمية والاقتصاد والتعليم والقيادة، بل أصبحت جزءاً أساسياً من النقاش حول مستقبل المجتمع نفسه. فحين نتحدث عن بناء الإنسان، لا يمكن أن نتحدث عن الإنسان بصورة مجردة؛ لأن المرأة تمثل شريكاً أساسياً في إنتاج المعرفة، وتكوين الأسرة، والعمل، والتعليم، وصناعة القرار.

ومن هنا تكتسب مقولة الدكتور طلال أبوغزاله: «المرأة ليست نصف المجتمع، بل هي أساس المجتمع» دلالة تتجاوز الوصف التقليدي لدور المرأة.

فالمرأة لا تبدأ مساهمتها في المجتمع عندما تدخل سوق العمل فقط، وإنما تبدأ من دورها في بناء الإنسان داخل الأسرة، ثم تتوسع مساهمتها من خلال التعليم والعمل والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية والقيادة.

ولهذا، فإن تمكين المرأة لا ينبغي أن يُفهم باعتباره منحها امتيازات خاصة، وإنما باعتباره إزالة للعوائق التي تمنعها من الاستفادة الكاملة من قدراتها.

7-2 التعليم بوابة التمكين

يظل التعليم أحد أهم العوامل التي تعيد تشكيل موقع المرأة داخل المجتمع.

فالمرأة المتعلمة لا تحصل فقط على معرفة أكاديمية، وإنما تكتسب قدرة أكبر على اتخاذ القرار، وفهم حقوقها وواجباتها، والمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا، فإن الاستثمار في تعليم المرأة ينعكس على الأسرة والمجتمع في آن واحد.

وتزداد أهمية التعليم في العصر الرقمي، حيث لم تعد المهارات التقليدية كافية لضمان المشاركة في الاقتصاد الجديد. فالمرأة تحتاج اليوم إلى الوصول إلى التكنولوجيا، واكتساب المهارات الرقمية، والقدرة على التعلم المستمر، حتى تستطيع المنافسة في بيئة عمل تتغير بصورة متسارعة.

وهنا يلتقي تمكين المرأة مع المحاور السابقة في الكتاب: التعليم يقود إلى المعرفة، والمعرفة تقود إلى المهارة، والمهارة تفتح باب المشاركة الاقتصادية والاجتماعية.

7-3 المرأة والاقتصاد

إن مشاركة المرأة في الاقتصاد ليست قضية فردية، وإنما قضية تنموية.

فحين تبقى قدرات نسبة كبيرة من المجتمع خارج النشاط الاقتصادي، يخسر المجتمع جزءاً من طاقته الإنتاجية والمعرفية.

ومن هنا، فإن تمكين المرأة اقتصادياً لا يعني فقط توفير وظيفة لها، وإنما فتح المجال أمامها لتكون صاحبة مشروع، ومبتكرة، وباحثة، وقائدة، وصانعة قرار.

ويحتاج ذلك إلى منظومة متكاملة تشمل التعليم، والتدريب، والتمويل، والوصول إلى التكنولوجيا، وبيئة عمل عادلة، ودعم ريادة الأعمال.

كما أن الاقتصاد الرقمي يفتح أمام المرأة فرصاً جديدة تتجاوز بعض القيود التي فرضها نموذج العمل التقليدي، من خلال العمل عن بعد، والمشاروعات الرقمية، والمنصات الإلكترونية، والمهن القائمة على المعرفة.

لكن هذه الفرص لن تتحول إلى واقع ما لم تترافق مع سياسات تضمن الوصول العادل إلى التكنولوجيا والمهارات.

7-4 المرأة والقيادة

إذا كانت القيادة مسؤولية قبل أن تكون منصباً، فإن مشاركة المرأة في القيادة يجب ألا تكون مجرد حضور رمزي.

فالمرأة القائدة ينبغي أن تكون شريكة فعلية في صناعة القرار، وفي إدارة المؤسسات، وفي صياغة السياسات، وفي بناء المستقبل.

ولا يتعلق الأمر بإحلال المرأة مكان الرجل، وإنما ببناء نموذج قيادي أكثر تنوعاً، يستفيد من خبرات وقدرات جميع أفراد المجتمع.

ومن هنا، فإن المجتمعات التي تفتح المجال أمام المرأة للقيادة توسع قاعدة المواهب والخبرات التي تستطيع الاستفادة منها.

والتحدي الحقيقي لا يكمن فقط في وصول المرأة إلى موقع قيادي، وإنما في ضمان وجود بيئة مؤسسية تسمح لها بالنجاح والتأثير والاستمرار.

5-7 المرأة العربية في زمن الأزمات

تزداد أهمية دور المرأة عندما يمر المجتمع بأزمة.

ففي أوقات الحروب والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، تتحمل المرأة أعباء إضافية داخل الأسرة، وتتحول في كثير من الأحيان إلى عنصر أساسي في الحفاظ على استقرارها.

لكن النظر إلى المرأة في الأزمات بوصفها متلقية للمساعدة فقط يقلل من قدرتها الحقيقية على الفعل.

فالمرأة يمكن أن تكون جزءاً من الاستجابة للأزمات، ومن إعادة بناء المجتمع، ومن تقديم المبادرات، ومن دعم التعليم، ومن الحفاظ على التماسك الاجتماعي.

ولهذا، فإن تمكين المرأة في المجتمعات التي تمر بأزمات لا يمثل قضية ثانوية يمكن تأجيلها، بل هو جزء من القدرة على التعافي وإعادة البناء.

6-7 من التمكين إلى الشراكة

ربما يكون التحول الأهم في التفكير بقضية المرأة هو الانتقال من مفهوم التمكين إلى مفهوم الشراكة.

فالتمكين يعني إزالة العوائق ومنح الفرص، أما الشراكة فتعني الاعتراف بأن المرأة أصبحت بالفعل طرفاً أساسياً في صناعة القرار والتنمية.

وهنا لا تعود المرأة موضوعاً للسياسات فقط، وإنما تصبح شريكة في صياغة هذه السياسات.

وهذا التحول ضروري إذا أردنا بناء مجتمع يضع الإنسان في مركز التنمية.

تعقيب المؤلفة

من وجهة نظري، لا تحتاج المرأة العربية إلى أن يُنظر إليها باعتبارها ضعيفة تحتاج إلى من ينقذها، ولا باعتبارها منافسة للرجل يجب أن تثبت تفوقها عليه.

هي تحتاج إلى شيء أكثر بساطة وعمقا:

أن تُمنح الفرصة العادلة لتُظهر ما تستطيع أن تفعله.

فالمرأة التي تحصل على التعليم، وتملك المعرفة، وتكتسب المهارة، وتصل إلى التكنولوجيا، وتُمنح فرصة القيادة، لا تبني مستقبلها وحدها؛ بل تساهم في بناء مستقبل أسرتها ومؤسساتها ومجتمعها.

ولهذا، فإن الاستثمار في المرأة ليس سياسة اجتماعية فقط، وإنما استثمار في مستقبل المجتمع بأكمله.

دروس مستفادة لصنّاع القرار

- ضمان الوصول العادل للمرأة إلى التعليم والمعرفة والتكنولوجيا.
- تطوير برامج متخصصة للمهارات الرقمية وريادة الأعمال.
- دعم مشاركة المرأة في الاقتصاد وسوق العمل.
- توسيع حضور المرأة في مواقع القيادة وصناعة القرار.
- توفير بيانات عمل أكثر عدالة واستدامة.
- إشراك النساء في تصميم السياسات التي تؤثر في حياتهن ومجتمعاتهن.
- التعامل مع تمكين المرأة باعتباره جزءاً من التنمية الوطنية، لا ملفاً منفصلاً عنها.

خلاصة الفصل السابع

إن قضية المرأة ليست قضية فئة اجتماعية منفصلة، وإنما هي جزء من سؤال أكبر يتعلق بنوعية المجتمع الذي نريد بناءه.

فإذا كان الإنسان هو الثروة الحقيقية، فلا يمكن لأي مجتمع أن يهدر قدرات نصف طاقته البشرية.

ومن هنا، فإن الانتقال من تمكين المرأة إلى الشراكة مع المرأة يمثل خطوة أساسية نحو بناء مجتمع أكثر عدالة وقدرة على الابتكار والتنمية.

وفي هذا السياق، تصبح رؤية الدكتور طلال أبوغزالة للمرأة جزءاً من رؤيته الأشمل للإنسان؛ إنسان متعلم، منتج، مبتكر، وقادر على المشاركة في صناعة المستقبل.

والسؤال الذي سيقودنا إلى الفصل التالي:

ماذا يحدث عندما يواجه هذا الإنسان مجتمعاً يعيش الحروب والأزمات؟ وهل تستطيع المعرفة والقيادة والمرأة والشباب أن تتحول إلى أدوات لإعادة بناء المجتمع؟

الفصل الثامن: المجتمع العربي في مواجهة الحروب والأزمات: من إدارة الألم إلى صناعة التعافي

1-8 حين تصبح الأزمة جزءًا من الحياة اليومية

لا يمكن قراءة الواقع العربي المعاصر بمعزل عن الأزمات المتكررة التي تركت آثارًا عميقة في الإنسان والمجتمع والدولة. فالحروب والصراعات والأزمات الاقتصادية لا تنتهي بانتهااء الحدث نفسه؛ إذ تمتد آثارها إلى التعليم، والعمل، والأسرة، والهجرة، والصحة النفسية، والثقة بالمؤسسات، ومستقبل الأجيال.

ولهذا، فإن التعامل مع الأزمة لا ينبغي أن يقتصر على إدارة اللحظة، وإنما يجب أن يمتد إلى إعادة بناء القدرة على التعافي.

فالمجتمع القوي ليس المجتمع الذي لا يمر بالأزمات، وإنما المجتمع الذي يستطيع أن يتعلم منها، وأن يحافظ على تماسكه، وأن يعيد بناء مؤسساته، وأن يمنح أفرادَه القدرة على استعادة الأمل.

وهنا تعود المعرفة إلى موقعها الأساسي في المشروع الفكري الذي يناقشه هذا الكتاب؛ فالمعرفة ليست فقط وسيلة للتقدم في أوقات الاستقرار، بل تصبح أداة للصمود في أوقات الأزمات.

2-8 الحرب لا تدمر الحجر فقط

عندما نتحدث عن آثار الحروب، غالبًا ما نركز على الدمار المادي: المنازل، الطرق، المدارس، والمرافق العامة.

لكن الأثر الاجتماعي أعمق.

الحرب قد تقطع المسار التعليمي لطفل، وتدفع شابًا إلى الهجرة، وتحرم أسرة من مصدر دخلها، وتفكك شبكات اجتماعية كانت قائمة لعقود.

ولهذا، فإن إعادة الإعمار لا يمكن أن تعني إعادة بناء الأبنية فقط.

إعادة الإعمار الحقيقية تبدأ بإعادة بناء الإنسان.

وهذا يعني إعادة الأطفال إلى التعليم، وتوفير فرص العمل للشباب، وتمكين النساء، ودعم المؤسسات المحلية، واستعادة الثقة، وإعادة فتح الطريق أمام الإنسان ليشعر بأنه قادر على التخطيط لمستقبله.

3-8 التعليم في زمن الأزمات

يكون التعليم من أكثر القطاعات تأثرًا بالحروب، لكنه في الوقت نفسه من أهم أدوات التعافي.

فاستمرار التعليم أثناء الأزمات يحافظ على استمرارية الحياة، ويمنح الأطفال والشباب شعورًا بأن المستقبل لم يُغلق أمامهم.

كما أن التعليم يحد من خطر تحول الأزمة إلى جيل كامل محروم من الفرص.

ولهذا، يجب ألا يُنظر إلى التعليم في أوقات الأزمات باعتباره ترفاً يمكن تأجيله، بل باعتباره جزءاً من الاستجابة الإنسانية والتنمية للأزمة.

ومن هنا تكتسب فكرة التعليم المرن، والتعليم الرقمي، والتدريب المهني، والتعلم المستمر أهمية خاصة، لأنها تسمح باستمرار اكتساب المعرفة حتى عندما تتعطل بعض المؤسسات التقليدية.

4-8 المرأة في إعادة بناء المجتمع

تُظهر التجارب الإنسانية أن المرأة تتحمل أعباء كبيرة أثناء الأزمات، لكنها في الوقت نفسه تلعب دوراً محورياً في الحفاظ على استمرارية الأسرة والمجتمع.

ومن الخطأ أن نضع المرأة دائماً في موقع الضحية.

فالمرأة يمكن أن تكون معلمة في الأزمة، وصاحبة مشروع، ومقدمة للرعاية، وقيادية مجتمعية، وفاعلة في إعادة بناء المجتمع.

ولهذا، فإن أي مشروع للتعافي لا يضع المرأة في موقع الشريك سيكون مشروعاً ناقصاً

فالاستثمار في المرأة أثناء الأزمات يعني الاستثمار في قدرة الأسرة والمجتمع على استعادة توازنه.

5-8 الشباب: بين الهجرة وصناعة الأمل

ربما يكون الشباب أكثر الفئات تأثرًا بانسداد الأفق.

فعندما يشعر الشباب أن التعليم لا يقوده إلى العمل، وأن الاقتصاد لا يوفر له فرصة، وأن المستقبل غامض، تصبح الهجرة بالنسبة إليه خياراً مفهوماً.

لكن خسارة الشباب لا تعني خسارة قوة عاملة فقط؛ إنها تعني خسارة رأس مال بشري ومعرفي أنفقت المجتمعات سنوات طويلة في بنائه.

ومن هنا، فإن مواجهة هجرة الكفاءات لا تكون بمنع الشباب من السفر، وإنما ببناء بيئة تجعل البقاء خياراً قابلاً للحياة.

وهذا يتطلب اقتصاداً منتجاً، وتعليماً عالي الجودة، وفرصاً للابتكار، وتمويلاً للمشروعات، وبيئة تشجع الشباب على المبادرة.

8-6 التكنولوجيا كأداة للتعافي

في عالمنا المعاصر، أصبحت التكنولوجيا إحدى أهم الأدوات التي يمكن استخدامها في مواجهة آثار الأزمات.

فالتعليم عن بعد يستطيع الحفاظ على استمرارية العملية التعليمية، والمنصات الرقمية تستطيع تسهيل الوصول إلى الخدمات، والتقنيات الحديثة تستطيع دعم المشروعات الصغيرة والعمل عن بعد.

لكن التكنولوجيا وحدها لا تصنع التعافي.

إنها تحتاج إلى بنية تحتية، ومؤسسات، ومهارات بشرية، وسياسات تضمن وصولها إلى الفئات الأكثر حاجة.

وهنا تتضح مرة أخرى العلاقة بين التكنولوجيا والعدالة الاجتماعية: إذا وصلت التكنولوجيا إلى فئة محدودة فقط، فقد تتحول من أداة للتعافي إلى عامل جديد من عوامل التفاوت.

8-7 من ثقافة النجاة إلى ثقافة البناء

ربما يكون أخطر أثر طويل الأمد للأزمات هو أن يتحول المجتمع من التفكير في المستقبل إلى مجرد محاولة النجاة من الحاضر.

وهنا تأتي مسؤولية القيادة والتعليم والمؤسسات.

المطلوب ليس فقط أن نساعد الإنسان على تجاوز الأزمة، وإنما أن نعيد إليه القدرة على الحلم والتخطيط والمبادرة.

فالمجتمع الذي يعيش دائماً في حالة طوارئ يفقد تدريجياً قدرته على التخطيط طويل الأمد.

ولهذا، فإن التعافي الحقيقي يجب أن ينتقل بالمجتمع من:
النجاة → إلى الاستقرار → إلى التعافي → إلى التنمية → إلى صناعة المستقبل.
وهذه السلسلة تمثل، في رأيي، أحد أهم المفاتيح لفهم المستقبل العربي.

تعقيب المؤلفة

من لبنان، ومن واقع عربي يعرف معنى الأزمات، أعتقد أن أهم ما يمكن أن نتعلمه هو أن الإنسان يستطيع أن يعيش وسط الأزمة، لكن لا يجوز أن نسمح للأزمة بأن تصبح تعريفاً دائماً لحياته.

لقد تعلمنا أن الإنسان العربي قادر على الصمود، لكن المطلوب اليوم أن نتقل من ثقافة الصمود فقط إلى ثقافة البناء.

فالهدف ليس أن نعلم أبناءنا كيف يتحملون الأزمات فحسب، وإنما كيف يصنعون مستقبلاً لا تكون فيه الأزمات قدراً دائماً.

ومن هنا، فإن الاستثمار في التعليم، والمرأة، والشباب، والتكنولوجيا، والقيادة، ليس ترفاً في المجتمعات العربية؛ بل هو جزء من مشروع الخروج من دائرة الأزمات.

دروس مستفادة لصناع القرار

1. اعتبار التعليم أولوية أساسية في مراحل الأزمات والتعافي.
2. الاستثمار في الشباب لمنع تحول البطالة والهجرة إلى خسارة دائمة لرأس المال البشري.
3. إشراك المرأة في مشاريع إعادة البناء وصناعة القرار.
4. استخدام التكنولوجيا لضمان استمرارية التعليم والخدمات.
5. دعم المشروعات الصغيرة والاقتصاد المحلي.
6. بناء خطط وطنية للتعافي تتجاوز إعادة الإعمار المادي.
7. تعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات.
8. الانتقال من إدارة الأزمات إلى بناء القدرة على منع آثارها وتخفيفها مستقبلاً.

خلاصة الفصل الثامن

إن المجتمعات العربية لا تحتاج فقط إلى القدرة على تجاوز أزماتها، وإنما إلى القدرة على التعلم منها وإعادة بناء نفسها بعدها.

فالحرب قد تهدم البنية التحتية، لكن التعليم يستطيع إعادة بناء الإنسان.

والأزمة قد تغلق بعض الأبواب، لكن المعرفة تستطيع فتح أبواب جديدة.

والهجرة قد تستنزف الكفاءات، لكن الاستثمار في الشباب يستطيع إعادة إنتاج الأمل.

ولهذا، فإن التعافي الحقيقي ليس عودة المجتمع إلى ما كان عليه قبل الأزمة، وإنما قدرته على بناء مجتمع أكثر مرونة وعدالة واستعداداً للمستقبل.

الفصل التاسع: المرأة والمشاركة في بناء المجتمع «لا يمكن بناء مجتمع متكامل بنصف طاقته.»

9-1 قراءة أولية: المرأة حق ومصلحة

حين نتأمل مسيرة الدكتور طلال أبوغزالة الفكرية والمهنية، نجد أن قضية المرأة تحتل موقعاً مهماً في رؤيته، ليس من منطلق المعونة أو الاستثناء أو التفضل، وإنما من منطلق الحق والعدل والضرورة التنموية.

فالمرأة ليست فئة هامشية داخل المجتمع، وليست طاقة احتياطية يمكن الاستفادة منها عند الحاجة. إنها جزء أساسي من رأس المال البشري والاجتماعي، وإقصاؤها عن العمل والإبداع والمشاركة وصناعة القرار لا يمثل خسارة للمرأة وحدها، وإنما يمثل خسارة للمجتمع بأكمله.

ومن هنا، فإن تمكين المرأة في هذا الكتاب لا يُطرح باعتباره قضية حقوقية فقط، على أهميتها، وإنما باعتباره قضية تنموية واجتماعية.

فالمجتمع الذي يمنح المرأة فرصة التعليم والعمل والمشاركة والقيادة، لا يقدم خدمة للمرأة وحدها؛ بل يوسّع قاعدة المعرفة والإنتاج والابتكار والقرار داخله.

ولهذا يمكن القول إن السؤال الحقيقي ليس: هل نحتاج إلى تمكين المرأة؟

بل: هل يستطيع أي مجتمع أن يتحمل تكلفة عدم تمكينها؟

9-2 السند النظري: التقاطعية ورأس المال الاجتماعي والاقتصاد التنموي

أولاً: المرأة ليست تجربة واحدة

من أهم الأفكار التي يضيفها المنظور السوسيولوجي إلى دراسة المرأة مفهوم التقاطعية (Intersectionality).

فلا يمكن فهم تجربة المرأة باعتبارها تجربة واحدة متشابهة في كل المجتمعات والبيئات

فالمراة الريفية الفقيرة التي تعيل أسرتها تواجه ظروفًا مختلفة جذريًا عن امرأة مدنية متعلمة ذات دخل مرتفع، حتى وإن اشتركتا في بعض التحديات المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

وهذا يعني أن السياسات العامة التي تتعامل مع المرأة باعتبارها كتلة واحدة قد تفشل في الوصول إلى الفئات الأكثر احتياجًا.

فالمراة التي تحتاج إلى تدريب مهني ليست بالضرورة المرأة التي تحتاج إلى تمويل مشروع، والمرأة التي تملك التعليم لكنها لا تستطيع دخول سوق العمل تحتاج إلى حلول مختلفة عن المرأة التي لم تحصل على التعليم الأساسي.

ومن هنا، فإن العدالة لا تعني تقديم الحل نفسه للجميع، وإنما فهم اختلاف الاحتياجات وتوفير الفرص التي تمكن كل فئة من الوصول إلى المشاركة.

ثانيًا: المرأة ورأس المال الاجتماعي

لا تقتصر مساهمة المرأة في المجتمع على الدخل الذي تحققه من العمل.

فالمراة تنتج أيضًا أشكالًا غير مرئية من رأس المال الاجتماعي: التربية، والرعاية، ونقل القيم، وبناء العلاقات، ودعم الأسرة، والمشاركة في المجتمع المحلي.

وهذه الأعمال قد لا تظهر في الناتج المحلي أو في الحسابات الاقتصادية التقليدية، لكنها تؤدي دورًا أساسيًا في استمرار المجتمع.

ولهذا، فإن النظر إلى قيمة المرأة من خلال الوظيفة أو الراتب فقط يمثل اختزالًا لدورها

فالمراة تساهم في إنتاج الإنسان نفسه، وهذا من أكثر أشكال الإنتاج أهمية واستمرارية

ثالثًا: الاستثمار في المرأة استثمار مضاعف

تؤكد المادة الأصلية أن الاستثمار في تعليم المرأة ينتج عوائد اجتماعية واقتصادية مرتفعة، لأن المرأة تميل إلى إعادة استثمار جزء كبير من مكتسباتها المادية والمعرفية والاجتماعية في أسرتها ومجتمعها المحلي.

ولهذا تأتي العبارة البسيطة التي تختصر أثرًا اجتماعيًا كبيرًا:

تعليم امرأة قد يعني تعليم أسرة بأكملها.

ومن هنا، فإن الإنفاق على تعليم المرأة لا ينبغي أن يُنظر إليه كتكلفة على الموازنة العامة، بل باعتباره استثماراً في أجيال متتالية.

3-9 تجليات الواقع الاجتماعي

تكشف المادة الأصلية عن مفارقة تستحق التوقف عندها: فقد حققت المرأة العربية تقدماً ملحوظاً في التعليم العالي في عدد من الدول، لكن هذا التقدم التعليمي لم يتحول بالقدر الكافي إلى مشاركة اقتصادية وسياسية ومدنية فعلية.

وهنا تظهر واحدة من أهم المشكلات التي ينبغي أن يناقشها أي مشروع جاد لتمكين المرأة:

لماذا تتعلم المرأة أكثر، ولكن لا تصل بالقدر نفسه إلى مواقع الإنتاج والقرار؟
المشكلة، إذاً، ليست في التعليم وحده.

إنها ترتبط أيضاً بسوق العمل، والثقافة الاجتماعية، والأسرة، والحوكمة، والفرص الاقتصادية، وآليات اتخاذ القرار.

وبالتالي، فإن معالجة الفجوة تحتاج إلى سياسات متكاملة، لا إلى برنامج واحد.

4-9 من التحصيل إلى التأثير

ربما يكون من الضروري إعادة تعريف نجاح سياسات تمكين المرأة.

فليس النجاح أن ترتفع أعداد النساء في الجامعات فقط، ولا أن ترتفع أعداد المشاركات في الدورات التدريبية.

السؤال الأهم هو:

ماذا حدث بعد ذلك؟

هل دخلت المرأة سوق العمل؟

هل أصبحت قادرة على تأسيس مشروع؟

هل وصلت إلى مواقع القرار؟

هل أصبحت مشاركتها في المؤسسات مؤثرة؟

هل تحولت معرفتها إلى دخل واستقلال وقدرة على صناعة القرار؟

هذه الأسئلة تنقلنا من منطق الأرقام إلى منطق الأثر.

وهنا تبرز أهمية الرؤية الاجتماعية التي تجعل المرأة شريكاً في التنمية، وليس مجرد مستفيدة من برامج التنمية.

9-5 المرأة والقيادة وصناعة القرار

لا يمكن أن تكون مشاركة المرأة مكتملة إذا توقفت عند حدود التنفيذ.

المشاركة الحقيقية تبدأ عندما تصبح المرأة جزءاً من صناعة القرار.

فالمراة التي تشارك في إدارة المؤسسة، والجامعة، والشركة، والمجتمع المدني، والمجالس المحلية، والهيئات السياسية، تضيف إلى عملية اتخاذ القرار خبرة اجتماعية مختلفة، وتوسع قاعدة الرؤية التي تُبنى عليها السياسات.

ومن هنا، فإن حضور المرأة في مواقع القيادة لا ينبغي أن يكون مجرد رقم يُستخدم لإثبات التقدم، وإنما يجب أن يكون حضوراً فاعلاً ومؤثراً وقادراً على صناعة التغيير.

9-6 المرأة في المجتمع العربي: من المستفيدة إلى الشريكة

أعتقد أن التحول الحقيقي في قضية المرأة يبدأ عندما نتوقف عن الحديث عنها باعتبارها مشكلة تحتاج إلى حل، ونبدأ في الحديث عنها باعتبارها جزءاً من الحل.

فالمراة ليست فقط من ستستفيد من التنمية؛ إنها من ستشارك في إنتاجها.

وليست فقط من تحتاج إلى فرص العمل؛ إنها أيضاً من تستطيع خلق فرص العمل.

وليست فقط من تحتاج إلى الحماية؛ إنها قادرة على حماية أسرتها ومجتمعها والمساهمة في صموده.

وهنا يتحول مفهوم التمكين من برنامج اجتماعي إلى فلسفة تنموية كاملة.

تعقيب المؤلفة

من وجهة نظري، فإن أكبر خطأ يمكن أن نقع فيه عند الحديث عن المرأة هو أن نضعها دائماً في موقع الطرف الذي ينتظر أن يحصل على شيء من المجتمع.

أنا أرى المرأة بطريقة مختلفة.

المرأة ليست نصف المجتمع الذي نحتاج إلى مساعدته؛ إنها نصف المجتمع الذي نحتاج إلى إشراكه.

والفرق بين الجملتين كبير جداً.

لأن الأولى تنظر إلى المرأة باعتبارها مستفيدة، أما الثانية فتتأمل إليها باعتبارها شريكة.

وفي عالم عربي يواجه أزمات اقتصادية واجتماعية وحروباً وتحولات تكنولوجية متسارعة، لا يمكن أن نطلب من المجتمع أن يبني مستقبله بينما يستبعد جزءاً أساسياً من طاقته البشرية.

لذلك، فإن تمكين المرأة ليس مجاملة اجتماعية، وليس شعاراً إعلامياً، وليس ملفاً يمكن تأجيله.

إنه شرط من شروط بناء مجتمع قادر على البقاء والمنافسة وصناعة المستقبل.

التوصيات الاجتماعية

استناداً إلى المحاور التي يطرحها الفصل، يمكن تحويل النقاش إلى مجموعة توصيات عملية:

سد الفجوة بين تعليم المرأة ومشاركتها الاقتصادية من خلال سياسات عمل أكثر دعماً وإنصافاً.

توفير بيئة تساعد المرأة على الانتقال من التعليم إلى العمل وريادة الأعمال.

توسيع مشاركة المرأة في مواقع صناعة القرار، لا الاكتفاء بزيادة أعدادها في مواقع التنفيذ.

تصميم السياسات وفق اختلاف أوضاع النساء الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية، بدل اعتماد نموذج واحد للجميع.

دعم التدريب الرقمي والمهني للنساء، خصوصًا في المناطق والفئات الأقل وصولًا إلى الفرص.

اعتبار الاستثمار في تعليم المرأة استثمارًا طويل الأجل في الأسرة والمجتمع.

قياس نجاح سياسات تمكين المرأة من خلال الأثر الفعلي في العمل والدخل والقرار والمشاركة، لا من خلال أعداد البرامج والمشاركات فقط.

خلاصة الفصل التاسع

يكشف هذا الفصل أن قضية المرأة تتجاوز حدود الحقوق الفردية لتصبح قضية تتعلق بكفاءة المجتمع نفسه وقدرته على التنمية.

فحين تتعلم المرأة ولا تستطيع المشاركة، توجد فجوة.

وحين تعمل ولا تستطيع اتخاذ القرار، توجد فجوة.

وحين تصل إلى مواقع المسؤولية دون أن تمتلك التأثير الحقيقي، توجد فجوة أخرى.

أما المجتمع المتكامل، فهو المجتمع الذي يحول القدرة إلى فرصة، والفرصة إلى مشاركة، والمشاركة إلى تأثير، والتأثير إلى تنمية.

ولهذا تبقى العبارة التي افتتحنا بها الفصل هي الأكثر اختصارًا للفكرة كلها:

«لا يمكن بناء مجتمع متكامل بنصف طاقته.»

الفصل العاشر:

العدالة الاجتماعية والمسؤولية الجماعية

«العدالة ليست هدية تُمنح، بل حقٌّ يُبنى بالوعي والعمل المشترك.»

10-1 قراءة أولية: العدالة فعل اجتماعي

العدالة الاجتماعية من أكثر المفاهيم حضورًا في الخطاب العربي، ومن أكثرها في الوقت نفسه حاجةً إلى أن تتحول من الخطاب إلى الواقع.

نتحدث عن العدالة في الخطب والمؤتمرات والوثائق، لكن الاختبار الحقيقي يبدأ عندما ننقل من السؤال:

ماذا نقول عن العدالة؟

إلى السؤال الأصعب:

كيف نبني مؤسسات ومجتمعًا يجعل العدالة ممارسة يومية؟

وهنا تكتسب رؤية الدكتور طلال أبوغزالة أهميتها؛ فالعدالة، في الإطار الذي تقدمه المسودة، ليست حلمًا مثاليًا ولا شعارًا سياسيًا، وإنما مشروع اجتماعي يحتاج إلى مؤسسات وقانون ووعي ومشاركة ومحاسبة.

فالعدالة ليست هدية تمنحها الدولة للمواطن، وليست منةً يقدمها صاحب السلطة لمن هم دونه.

إنها حق.

والحق لا يصبح واقعًا بمجرد الاعتراف به، وإنما يحتاج إلى منظومة تحميه وتتيح للإنسان المطالبة به بصورة سلمية ومدنية.

2-10 العدالة تبدأ من تكافؤ الفرص

ربما يكون الظلم الأكثر صعوبة في رؤيته هو الظلم الذي يبدأ قبل أن يبدأ الإنسان حياته الاجتماعية فعلاً.

طفل يولد في أسرة ميسورة قد يحصل على تعليم ممتاز، ورعاية صحية جيدة، وشبكة اجتماعية واسعة، وفرص متعددة.

وفي المقابل، قد يولد طفل آخر في بيئة فقيرة أو مهمشة، فتكون خياراته محدودة منذ البداية.

كلاهما لم يختار ظروف ولادته.

لكن هذه الظروف قد تؤثر في مستقبله بصورة عميقة.

ومن هنا، فإن العدالة الاجتماعية لا تعني أن يحصل الجميع على النتيجة نفسها، وإنما أن يحصل الجميع على فرصة عادلة للانطلاق.

وهذه الفكرة تجعل التعليم والصحة والعمل والحماية الاجتماعية ليست مجرد خدمات عامة، بل أدوات أساسية لتحقيق العدالة.

3-10 راولز: ماذا لو لم نعرف مكاننا في المجتمع؟

يقدم الفيلسوف جون راولز تجربة فكرية شديدة القوة لفهم العدالة.

يسألنا: لو طُلب منك أن تختار قواعد المجتمع، لكنك لا تعرف مسبقاً أين ستولد فيه؛ هل ستكون غنياً أم فقيراً؟ رجلاً أم امرأة؟ من الأغلبية أم الأقلية؟ في المدينة أم الريف؟

فهل ستختار نظاماً يسمح بفوارق هائلة في الفرص؟

هذه الفكرة، المعروفة بـ «حجاب الجهل»، تدفعنا إلى التفكير في العدالة بعيداً عن مصالحنا الشخصية.

وفي سياقنا العربي، يطرح السؤال نفسه بصورة مؤلمة:

هل نبني سياساتنا كما لو أننا لا نعرف في أي أسرة سيولد أبنائنا؟

إذا كان الجواب نعم، فإن التعليم الجيد يجب ألا يكون حكرًا على القادرين، والرعاية الصحية لا ينبغي أن تكون مرتبطة بمستوى الدخل، والفرص المهنية يجب ألا تحددها العلاقات الشخصية.

4-10 أمارتيا سن: العدالة تبدأ من إزالة الظلم

يضيف أمارتيا سن بُعدًا عمليًا مهمًا.

فليس المطلوب أن نتفق أولاً على صورة المجتمع المثالي حتى نبدأ العمل.

يمكننا أن نبدأ من ظلم واضح نراه أمامنا ونستطيع تخفيفه.

فإذا كانت هناك طفلة محرومة من التعليم، أو شاب لا يستطيع دخول سوق العمل بسبب ظروف اجتماعية، أو أسرة لا تستطيع الوصول إلى الرعاية الأساسية، فهذه مشكلة عدالة يمكن التعامل معها الآن.

وهنا يصبح الإصلاح الاجتماعي عملية تراكمية.

نحن لا نحتاج إلى انتظار المجتمع المثالي حتى نحقق خطوة عادلة.

يكفي أحياناً أن نزيل ظلمًا واضحًا، ثم ننتقل إلى ظلم آخر.

4-10 العدالة والمسؤولية الجماعية

لكن العدالة ليست مسؤولية الدولة وحدها.

وهذه نقطة أساسية.

فالعدالة تحتاج إلى الدولة، لكنها تحتاج أيضًا إلى مجتمع مدني، وإعلام مسؤول، وجامعات، وقطاع خاص، ومواطنين يمتلكون الوعي بحقوقهم وواجباتهم.

المواطن الذي يعرف حقوقه يستطيع المطالبة بها.

والمؤسسة التي تعرف مسؤوليتها تستطيع تطوير سياساتها.

والإعلام المستقل يستطيع كشف الخلل.

والجامعة تستطيع إنتاج المعرفة التي تساعد المجتمع على فهم مشكلاته.

والقطاع الخاص يستطيع أن يساهم في تقليل الفوارق من خلال فرص العمل والاستثمار والمسؤولية الاجتماعية.

ومن هنا، فإن العدالة تتحول إلى مشروع جماعي.

6-10 الواقع العربي: فجوة الفرص

تكشف المادة الأصلية عن تفاوتات اجتماعية واقتصادية تجعل مفهوم تكافؤ الفرص تحديًا حقيقيًا في عدد من المجتمعات العربية. فالفروق في نوعية التعليم والرعاية الصحية والشبكات الاجتماعية والفرص المهنية قد تبدأ منذ الطفولة وتؤثر في المسار اللاحق للإنسان.

وهنا لا يكفي أن نقول للإنسان:

اجتهد وستنجح.

لأن الاجتهاد مهم، لكنه لا يعمل في فراغ.

هناك بيئة اجتماعية واقتصادية ومؤسسية تحدد مقدار الفرص المتاحة أمام الإنسان.

ولهذا فإن العدالة الاجتماعية لا تلغي مسؤولية الفرد عن حياته، لكنها تضمن ألا تكون نقطة البداية ظالمة إلى درجة تجعل النجاح استثناءً مستحيلًا على معظم الناس.

7-10 القانون والثقافة والمساءلة

لا يمكن للعدالة أن تستقر في مجتمع من دون مؤسسات تحميها.

ولهذا، تطرح المسودة أهمية تطوير منظومة قضائية مستقلة وفاعلة، وترسيخ ثقافة الحقوق في التعليم، ودعم الإعلام المستقل، وبناء تحالفات بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية.

لكن المؤسسات وحدها لا تكفي.

فقد يكون لدينا قانون جيد، بينما لا توجد ثقافة تحترمه.

وقد تكون هناك حقوق مكتوبة، بينما لا يعرف المواطن كيف يطالب بها.

لذلك، فإن العدالة تحتاج إلى ثلاثة عناصر تعمل معًا:

قانون عادل + مؤسسات فاعلة + مواطن واعٍ.

وعندما تجتمع هذه العناصر، تصبح العدالة ثقافة اجتماعية، لا مجرد نصوص قانونية

تعقيب المؤلفة

أعتقد أن السؤال الأكثر أهمية في موضوع العدالة ليس: هل مجتمعنا عادل؟

بل: هل نحن مستعدون لأن نرى الظلم عندما يحدث، حتى عندما لا يكون ضدنا؟

فالعدالة الحقيقية تبدأ عندما ندافع عن حق الآخر كما ندافع عن حقنا.

وعندما نرفض الوساطة عندما تكون ضدنا، وضد غيرنا أيضًا.

وعندما نطالب بالكفاءة حتى لو خسرنا فرصة شخصية بسببها.

وعندما نؤمن أن القانون يجب أن يحمي القوي والضعيف بالطريقة نفسها.

لهذا، فإن العدالة ليست فقط مسؤولية الحاكم أو المؤسسة.

العدالة تبدأ من الثقافة التي يقبلها المجتمع أو يرفضها.

ومن هنا أرى أن بناء مجتمع عادل يحتاج إلى تغيير أعمق من تغيير القوانين؛ يحتاج

إلى تغيير في طريقة تفكير الإنسان نفسه تجاه الحق والواجب والآخر.

التوصيات الاجتماعية

بناء مؤسسات مدنية قادرة على الدفاع عن حقوق الفئات المهمشة ضمن الأطر

القانونية والسلمية.

تطوير منظومة قضائية مستقلة وفاعلة باعتبارها ضمانة أساسية للعدالة.

إدخال ثقافة الحقوق والواجبات في المناهج التعليمية منذ المراحل المبكرة.

دعم الإعلام المهني والاستقصائي ليؤدي دوره الرقابي.

تعزيز الشراكة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات في قضايا العدالة الاجتماعية.

الانتقال من قياس النجاح بعدد البرامج إلى قياس الأثر الحقيقي على تكافؤ الفرص.

مكافحة الوساطة والمحسوبية في التعليم والعمل والتوظيف.

جعل العدالة الاجتماعية جزءاً من التخطيط الاقتصادي والتنموي، وليس ملفاً منفصلاً.

وتتطابق هذه التوصيات في جوهرها مع التوصيات الواردة في المسودة، مع إعادة صياغتها لتكون أكثر ترابطاً مع البناء العام للكتاب.

خلاصة الفصل العاشر

العدالة الاجتماعية ليست أن يحصل الجميع على الشيء نفسه.

إنها أن يحصل الإنسان على فرصة عادلة ليصنع شيئاً من حياته.

والمجتمع العادل ليس المجتمع الذي يخلو من الفوارق، وإنما المجتمع الذي لا يسمح بأن تتحول الفوارق في الولادة أو الثروة أو الجنس أو المنطقة أو العلاقات إلى أحكام مسبقة على مستقبل الإنسان.

وهنا يلتقي فكر الدكتور طلال أبوغزالة مع جوهر المشروع الذي يحاول هذا الكتاب قراءته:

المعرفة تمنح الإنسان القوة، والتعليم يمنحه الأدوات، والعمل يمنحه الكرامة، والعدالة تمنحه الفرصة، والابتكار يمنحه القدرة على صناعة المستقبل.

الفصل الحادي عشر: الإبداع والابتكار - محرك التقدم الاجتماعي «الابتكار ليس رفاهية، بل هو ضرورة البقاء في عالم متسارع التغيير.»

11-1 قراءة أولية: الابتكار فعل اجتماعي

حين نتحدث عن الابتكار، غالبًا ما نتخيله في صورة اختراع تقني جديد أو منتج متطور أو شركة ناشئة ناجحة. لكن القراءة الاجتماعية للابتكار تكشف أن مفهومه أوسع بكثير.

فالابتكار يبدأ من طريقة التفكير.

المجتمع المبتكر هو المجتمع الذي يسمح لأفراده بأن يسألوا، وأن يجربوا، وأن يختلفوا، وأن يفشلوا ثم يحاولوا من جديد.

ومن هنا، فإن الابتكار ليس مجرد نتيجة لمختبر أو جامعة أو شركة، وإنما هو نتاج بيئة اجتماعية تشجع الفضول والتجريب والمبادرة.

وتنطلق رؤية الدكتور طلال أبوغزالة، كما تعكسها المسودة، من أن الابتكار لم يعد خيارًا يمكن للمجتمعات أن تؤجله؛ ففي عالم سريع التغير، يصبح الابتكار شرطًا للاستمرار والتقدم.

لكن التحدي الحقيقي أمام المجتمعات العربية ليس نقص العقول والمواهب بقدر ما هو بناء البيئة التي تسمح لهذه العقول بأن تنتج وتبتكر وتبقى.

11-2 الابتكار والهدم الخلاق

يرتبط مفهوم الابتكار اقتصاديًا واجتماعيًا بفكرة «الهدم الخلاق» عند جوزيف شومبيتر

فالتقدم لا يعني إضافة الجديد إلى القديم دائمًا، وإنما يعني أحيانًا التخلي عن نماذج لم تعد صالحة، وإفساح المجال أمام نماذج جديدة.

وهنا تظهر مقاومة التغيير.

فكل نظام جديد قد يهدد مصالح أو عادات أو مؤسسات اعتادت العمل بالطريقة القديمة لذلك، فإن المشكلة ليست دائماً في غياب الأفكار الجديدة، وإنما في الخوف من نتائجها والمجتمع الذي يريد الابتكار يحتاج إلى شجاعة مؤسسية تسمح بتجربة الجديد، حتى عندما يعني ذلك مراجعة بعض الممارسات القديمة.

11-3 الابتكار لا يكفي أن يولد... يجب أن ينتشر

تقدم نظرية انتشار الابتكارات عند إيفريت روجرز بُعداً مهماً لفهم المسألة. فالاختراع وحده لا يغير المجتمع.

يمكن أن توجد فكرة عظيمة داخل جامعة، أو شركة، أو مختبر، لكنها لن تصبح قوة اجتماعية إذا بقيت محصورة داخل المكان الذي ولدت فيه.

حتى يتحول الابتكار إلى أثر، يجب أن ينتقل إلى الناس والمؤسسات والسوق.

وهذا الانتقال يتأثر بالثقافة، والثقة، والتعليم، والإعلام، والقدرة على التجربة، ومدى وضوح الفائدة.

لذلك، فإن المجتمعات لا تحتاج فقط إلى مبتكرين، وإنما تحتاج أيضاً إلى منظومات تساعد على انتشار الابتكار.

11-4 الابتكار الاجتماعي

من أهم التحولات في مفهوم الابتكار الانتقال من التركيز على التكنولوجيا وحدها إلى مفهوم الابتكار الاجتماعي.

فالابتكار الاجتماعي هو ابتكار حلول جديدة لمشكلات المجتمع.

قد يكون الحل تطبيقاً رقمياً، لكنه قد يكون أيضاً نموذجاً جديداً للتعليم، أو طريقة مختلفة لتقديم الخدمات، أو مبادرة تربط الباحثين عن العمل بأصحاب المؤسسات، أو نموذجاً مجتمعياً لمساعدة الفئات الأكثر احتياجاً.

وهنا تصبح قيمة الابتكار مرتبطة بسؤال بسيط:

ما المشكلة التي يحلها؟

فالابتكار الذي لا يحسن حياة الإنسان قد يكون جديدًا، لكنه ليس بالضرورة ذا قيمة اجتماعية.

5-11 العالم العربي: المشكلة ليست في العقول

من أكثر النقاط التي تستحق التوقف عندها في المسودة أن العالم العربي ليس فقيرًا بالمواهب.

بل إن عددًا كبيرًا من العقول العربية يحقق نجاحًا لافتًا عندما ينتقل إلى بيئات توفر له البحث والتمويل والتجريب والحماية والفرصة.

وهنا يجب أن نطرح السؤال الحقيقي:

لماذا ينجح المبتكر العربي عندما يجد البيئة المناسبة، بينما يعاني أحيانًا من تحويل فكرته إلى مشروع داخل بيئته الأصلية؟

الإجابة تقودنا إلى مجموعة من العوامل:

ضعف الروابط بين الجامعات والقطاع الخاص.

محدودية تمويل البحث والابتكار.

الخوف من الفشل.

ضعف حماية الملكية الفكرية.

البيروقراطية.

عدم وجود مسارات واضحة لتحويل البحث إلى منتجات وخدمات.

إذن، القضية ليست أن نقول للشباب:

«ابتكروا.»

بل أن نبني بيئة تقول لهم:

«ابتكروا، ونحن سنوفر لكم الطريق.»

11-6 ثقافة الفشل

من أكبر العوائق الاجتماعية أمام الابتكار الخوف من الفشل. في بعض البيئات، يُنظر إلى الفشل باعتباره وصمة اجتماعية، بينما يُنظر إلى النجاح باعتباره الدليل الوحيد على قيمة التجربة. لكن الابتكار بطبيعته يتضمن التجربة والخطأ. ولهذا، فإن المجتمع الذي يعاقب كل فشل لن ينتج عددًا كبيرًا من التجارب الجديدة. المطلوب ليس تمجيد الفشل، وإنما إعادة تعريفه. الفشل المسؤول الذي ينتج معرفة جديدة يمكن أن يكون مرحلة من مراحل النجاح. وهنا يمكن للتعليم أن يؤدي دورًا جوهريًا، من خلال تعليم الطالب ألا يخاف من السؤال، وألا يخشى التجربة، وألا يعتبر الخطأ نهاية الطريق.

11-7 الجامعة والقطاع الخاص: من المعرفة إلى المنتج

إذا أردنا أن يتحول البحث العلمي إلى قوة اقتصادية واجتماعية، فلا بد من بناء جسور حقيقية بين:

الجامعة ← البحث العلمي ← القطاع الخاص ← السوق ← المجتمع.

فالجامعة التي تنتج أبحاثًا لا تجد طريقها إلى التطبيق تفقد جزءًا من أثرها. والقطاع الخاص الذي لا يستفيد من المعرفة الأكاديمية يخسر فرصة للابتكار. والدولة التي لا تربط بين الاثنين تخسر فرصة لتحويل المعرفة إلى قيمة وطنية. ولهذا تؤكد المسودة أهمية تعزيز الروابط بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص والحكومات، وتحويل البحث العلمي إلى ابتكارات تطبيقية قابلة للتوسع. وهنا يمكن أن تكون المؤسسات التعليمية التطبيقية مساحة مهمة جدًا لردم هذه الفجوة

11-8 البوليتكنيك والابتكار التطبيقي

وفي هذا السياق تحديدًا، أرى أن إدخال البوليتكنيك في الكتاب يمكن أن يكون ذكيًا جدًا، ولكن ليس على شكل إعلان مباشر.

بل باعتبارها مثالاً على الفلسفة التي يدافع عنها الكتاب: الانتقال من المعرفة النظرية إلى المهارة، ومن المهارة إلى التطبيق، ومن التطبيق إلى الإنتاج.

وهذا ينسجم مع الفكرة الأساسية التي نريد أن نصل إليها:

التعليم الذي يصنع المستقبل ليس التعليم الذي يخزن المعلومات، وإنما التعليم الذي يجعل الإنسان قادرًا على تحويل المعرفة إلى قيمة.

وهنا يمكن أن تصبح البوليتكنيك نموذجًا تطبيقيًا ضمن الرؤية الأوسع للكتاب، لا فكرة ترويجية منفصلة عنه.

تعقيب المؤلف

أرى أن أكبر تحدٍّ أمام عالمنا العربي ليس أن نبحث عن أشخاص أذكياء. لدينا الكثير منهم.

التحدي الحقيقي هو أن نبني بيئة تحترم الذكاء وتسمح له بالعمل.

فالتألم الذي يخاف من السؤال لن يصبح مبتكرًا.

والموظف الذي يخاف من الخطأ لن يقترح فكرة جديدة.

والباحث الذي لا يجد تمويلًا سيبحث عن بيئة أخرى.

والمبتكر الذي لا تحمي فكرته قد يتوقف عن الاستثمار فيها.

لذلك، فإن بناء مجتمع مبتكر يبدأ من تغيير الثقافة قبل تغيير الأدوات.

نحن لا نحتاج فقط إلى أجهزة أكثر تطورًا؛ نحتاج إلى عقول أكثر حرية، ومؤسسات أكثر مرونة، ومجتمع أكثر استعدادًا للتجربة.

وهنا أرى أن العبارة الأهم في هذا الفصل هي:

لا يكفي أن نمتلك العقول؛ علينا أن نبني البيئة التي تجعل العقول قادرة على صناعة الأثر.

التوصيات الاجتماعية

استنادًا إلى المادة الأصلية، يمكن تحويل هذا الفصل إلى مجموعة من التوصيات العملية:

بناء ثقافة مجتمعية تشجع التجريب والمخاطرة الخلاقة.

إعادة تعريف الفشل المسؤول باعتباره جزءًا من عملية التعلم والابتكار.

تعزيز الشراكة بين الجامعات والحكومات والقطاع الخاص.

إنشاء آليات تمويل للابتكار الاجتماعي الذي يعالج مشكلات المجتمع.

تعزيز حماية الملكية الفكرية.

إدخال التفكير التصميمي وريادة الأعمال في التعليم.

توفير مساحات ومختبرات تسمح للشباب بتحويل الأفكار إلى نماذج ومشروعات.

ربط البحث العلمي باحتياجات المجتمع وسوق العمل.

بناء منظومات تساعد على الاحتفاظ بالكفاءات العربية والاستفادة منها داخل المنطقة.

خلاصة الفصل الحادي عشر

الابتكار ليس مجرد تقنية جديدة، ولا مشروعًا تجاريًا ناجحًا. إنه ثقافة اجتماعية. والمجتمع الذي يريد أن يبتكر يحتاج إلى تعليم يفتح العقل، ومؤسسات تسمح بالتجربة، وقوانين تحمي الفكرة، واقتصاد يمولها، وثقافة لا تجعل الفشل نهاية الطريق.

ومن هنا، يصبح الابتكار الحلقة التي تربط كل ما ناقشناه سابقًا:

المعرفة تولد الفكرة، والتعليم يصنع المهارة، والحرية تفتح باب الإبداع، والاقتصاد يحول الفكرة إلى قيمة، والمؤسسات تمنحها القدرة على الانتشار، والمجتمع يحولها إلى أثر.

وهكذا نقرب من سؤال الفصل التالي:

إذا كان الابتكار يحتاج إلى إنسان قادر على العمل، فما معنى العمل في حياة الإنسان؟ وهل الوظيفة مجرد مصدر للدخل، أم أنها جزء من كرامته وهويته ومكانته في المجتمع؟

الفصل الثاني عشر: العمل والكرامة الإنسانية

«العمل ليس مجرد وسيلة للرزق، بل هو تعبير عن
الكرامة والهوية الإنسانية.»

12-1 العمل أكثر من وظيفة

عندما نتحدث عن العمل، غالبًا ما نختصره في الراتب الذي يحصل عليه الإنسان في نهاية الشهر.

لكن العمل في حياة الإنسان أكبر من ذلك بكثير.

فالعمل يمنح الإنسان شعورًا بالاستقلال، والانتماء، والقدرة على الإنتاج، والمشاركة في المجتمع.

ولهذا فإن فقدان العمل لا يعني فقط فقدان مصدر للدخل، وإنما قد يعني أيضًا فقدان جزء من الإحساس بالقيمة والقدرة على التأثير.

ومن هنا، فإن بناء اقتصاد قوي لا ينفصل عن بناء إنسان قادر على العمل بكرامة.

12-2 من الوظيفة إلى القيمة

شهد مفهوم العمل تغيرًا كبيرًا خلال العقود الأخيرة.

فلم تعد العلاقة بين الإنسان والمؤسسة تقوم فقط على الحضور والانصراف وتنفيذ التعليمات.

أصبح سوق العمل يبحث عن: المعرفة، المهارة، التفكير النقدي، القدرة على حل المشكلات، الإبداع، والعمل الجماعي.

وهذا يعني أن الإنسان لم يعد يستطيع الاعتماد على شهادة حصل عليها في بداية حياته المهنية طوال حياته.

أصبح التعلم المستمر جزءًا من العمل نفسه.

وهنا نعود إلى الفكرة المركزية للكتاب: الإنسان الذي يتوقف عن التعلم يجد نفسه تدريجيًا خارج الاقتصاد الجديد.

3-12 الثورة الرقمية وسوق العمل

أعادت التكنولوجيا تشكيل مفهوم الوظيفة.

ظهرت مهن جديدة، واختفت أو تغيرت مهن أخرى، وأصبحت بعض الأعمال قابلة للتنفيذ عن بعد، بينما أصبحت المهارات الرقمية شرطاً أساسياً في عدد كبير من المجالات.

وهذا التحول يحمل فرصاً كبيرة، لكنه يحمل أيضاً مخاطر.

فمن يمتلك المهارة الرقمية يستطيع الوصول إلى فرص جديدة، بينما قد يجد من لا يملك هذه المهارات نفسه خارج سوق العمل.

ومن هنا تظهر مسؤولية التعليم والتدريب في منع تحول الفجوة الرقمية إلى فجوة اقتصادية واجتماعية.

4-12 الشباب والعمل

يمثل الشباب إحدى أكبر الطاقات البشرية في المجتمعات العربية.

لكن هذه الطاقة تحتاج إلى مسار.

الشباب الذي يحصل على تعليم جيد ثم لا يجد فرصة للعمل قد يتحول شعوره بالطموح إلى الإحباط، وقد يصبح البحث عن الهجرة بالنسبة إليه خياراً طبيعياً.

ولهذا، فإن معالجة بطالة الشباب لا يجب أن تقوم فقط على زيادة عدد الوظائف، بل على إعادة تصميم العلاقة بين التعليم وسوق العمل.

يجب أن يعرف الطالب منذ وقت مبكر:

ما المهارات التي يحتاجها السوق؟

ما الوظائف التي ستظهر؟

كيف يستطيع أن يؤسس مشروعه؟

كيف يحول معرفته إلى قيمة اقتصادية؟

5-12 ريادة الأعمال: أن تصبح صانع فرصة

من أهم التحولات المطلوبة في ثقافة العمل الانتقال من سؤال:

«أين أجد وظيفة؟» إلى سؤال: «ما المشكلة التي أستطيع حلها؟»

فالإنسان الريادي لا ينتظر الفرصة دائماً؛ بل يستطيع أن يصنعها.

وهذا لا يعني أن يصبح الجميع أصحاب شركات، وإنما أن يمتلك الإنسان عقلية المبادرة.

فالموظف نفسه يمكن أن يكون مبتكرًا داخل مؤسسته.
والطالب يمكن أن يبدأ مشروعًا صغيرًا.
والباحث يمكن أن يحول بحثه إلى تطبيق.
وهكذا يصبح العمل مساحة لخلق القيمة وليس فقط للحصول على الراتب.

12-6 المرأة والعمل

تعود قضية المرأة هنا مرة أخرى، ولكن من زاوية مختلفة.
فمشاركة المرأة في سوق العمل ليست فقط قضية مساواة، وإنما قضية اقتصادية واجتماعية.
عندما تتعلم المرأة وتكتسب المهارة ثم لا تجد طريقًا إلى العمل، يبقى جزء من الاستثمار في التعليم غير مستثمر.
ولهذا، فإن المجتمعات التي تريد الاستفادة من كامل طاقتها البشرية تحتاج إلى إزالة العوائق التي تمنع المرأة من المشاركة الاقتصادية الفاعلة.
وهذا يربط مباشرة بين ما ناقشناه في الفصل التاسع وبين قضية العمل والاقتصاد.

12-7 العمل والكرامة في زمن الأزمات

تظهر قيمة العمل بصورة أكبر عندما يمر المجتمع بأزمة.
ففي أوقات الحروب والأزمات الاقتصادية، قد يفقد الإنسان وظيفته أو مصدر دخله،
لكن الخطر الأكبر هو أن يفقد شعوره بأنه قادر على إنتاج مستقبله.
لذلك، فإن برامج التعافي يجب ألا تقتصر على المساعدات.
المساعدة ضرورية في لحظة الأزمة، لكن خلق فرصة للعمل هو ما يساعد الإنسان على استعادة استقلاله.
وهنا يصبح التدريب المهني، والتعليم التطبيقي، والعمل الرقمي، والمشروعات الصغيرة أدوات للتعافي الاجتماعي والاقتصادي.

تعقيب المؤلفة

أعتقد أن السؤال الذي يجب أن نطرحه حول العمل ليس فقط: كم وظيفة وفرنا؟
بل: كم إنسانًا جعلناه يشعر بأنه قادر على أن يكون منتجًا ونافعًا ومستقلًا؟
فالوظيفة التي لا تمنح الإنسان فرصة للتطور قد توفر له دخلًا، لكنها لا تبني مستقبله بالضرورة.

أما العمل الذي يجمع بين الدخل والمهارة والتطور والكرامة، فهو يتحول إلى وسيلة لبناء الإنسان.

ولهذا، فإنني أرى أن مستقبل العمل العربي يجب أن يقوم على ثلاث كلمات: المهارة، والفرصة، والكرامة.

التوصيات الاجتماعية

إعادة ربط التعليم باحتياجات سوق العمل.
توسيع التعليم التطبيقي والمهني والرقمي.
دعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة.
توفير برامج إعادة تأهيل للعمال في المهن التي تتغير بفعل التكنولوجيا.
تطوير مهارات الشباب قبل دخولهم سوق العمل.
دعم مشاركة المرأة اقتصاديًا.
تعزيز العمل عن بعد والفرص الرقمية حيثما كان ذلك مناسبًا.
جعل التدريب المستمر جزءًا من الحياة المهنية.
قياس نجاح سياسات العمل ليس بعدد الوظائف فقط، بل بجودة الوظائف وفرص التطور التي توفرها.

خلاصة الفصل الثاني عشر

العمل ليس مجرد علاقة اقتصادية بين الموظف والمؤسسة.
إنه علاقة بين الإنسان وذاته ومجتمعه ومستقبله.
ومن هنا، فإن بناء سوق عمل حديث لا يعني فقط استخدام التكنولوجيا، وإنما بناء إنسان قادر على التعلم والتكيف والإبداع.
فالاقتصاد يحتاج إلى العامل، لكن الاقتصاد الحديث يحتاج أكثر إلى الإنسان المتعلم القادر على تطوير نفسه باستمرار.
وبذلك تكتمل حلقة مهمة من الكتاب:
التعليم → المعرفة → المهارة → العمل → الكرامة → المشاركة الاجتماعية.
ويبقى السؤال الذي يفرض نفسه بعد ذلك:
إذا كان الإنسان يحتاج إلى المعرفة والعمل والكرامة، فكيف يمكن للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي أن يعيدا تشكيل مستقبل الإنسان والمجتمع؟

الفصل الثالث عشر: الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي: الإنسان أمام مستقبل جديد

«التكنولوجيا أداة، والإنسان هو من يحدد اتجاه استخدامها.»

13-1 قراءة أولية: عندما تغيّر التكنولوجيا طريقة حياتنا

لم يعد التحول الرقمي مجرد انتقال من الورق إلى الشاشة، أو استخدام أجهزة أكثر تطوراً في المؤسسات.

لقد أصبح التحول الرقمي تحولاً في طريقة تفكير المجتمع وعمله وتعلمه وتواصله.

فالتكنولوجيا تدخل اليوم إلى التعليم، والصحة، والاقتصاد، والإدارة، والإعلام، والعمل، وحتى العلاقات الإنسانية.

ومع ظهور الذكاء الاصطناعي، انتقلنا إلى مرحلة أكثر عمقاً؛ إذ لم تعد الآلة تكتفي بتنفيذ التعليمات، وإنما أصبحت قادرة على تحليل البيانات، وإنتاج النصوص والصور، والمساعدة في اتخاذ القرارات، والتعلم من أنماط الاستخدام.

وهنا لم يعد السؤال:

هل سنستخدم الذكاء الاصطناعي؟

فهو أصبح جزءاً من واقعنا.

السؤال الأهم أصبح:

كيف نستخدمه دون أن نفقد الإنسان في داخله؟

13-2 التكنولوجيا بين الفرصة والخطر

كل تحول تقني يحمل وجهين.

فمن جهة، يمكن للتكنولوجيا أن توسع الوصول إلى التعليم والمعرفة، وتقلل بعض التكاليف، وتفتح فرصاً جديدة للعمل والابتكار.

ومن جهة أخرى، يمكن أن تزيد الفجوة بين من يمتلك المعرفة الرقمية ومن لا يمتلكها وهنا تظهر أهمية العدالة الرقمية.

فإذا أصبح التعليم والعمل والخدمات معتمداً بصورة متزايدة على التكنولوجيا، فإن عدم الوصول إلى التكنولوجيا أو عدم امتلاك المهارات اللازمة لا يعود مجرد نقص تقني، بل يتحول إلى شكل جديد من أشكال عدم تكافؤ الفرص.

ومن هنا، فإن التحول الرقمي العادل يجب أن يقوم على ثلاثة عناصر:

الوصول إلى التكنولوجيا + امتلاك المهارة + القدرة على استخدامها بصورة آمنة ومسؤولة.

3-13 الذكاء الاصطناعي وسوق العمل

من أكثر الأسئلة إثارة للقلق: هل سيأخذ الذكاء الاصطناعي وظائف الإنسان؟

السؤال في حد ذاته مهم، لكن ربما يكون السؤال الأعمق:

كيف ستتغير الوظائف التي نعرفها؟

فبعض المهام ستصبح مؤتمتة، وبعض الوظائف ستتغير طبيعتها، وفي المقابل ستظهر مهارات وأدوار جديدة.

وهذا يعني أن التحدي الأكبر لن يكون فقط في عدد الوظائف، وإنما في قدرة الإنسان على إعادة تأهيل نفسه.

ولهذا يصبح التعلم المستمر ضرورة.

فالإنسان الذي يتعلم استخدام التكنولوجيا يمكن أن يجعلها أداة تزيد قدرته، بينما الإنسان الذي يرفض التعلم قد يجد نفسه ينافس التكنولوجيا بدل أن يعمل معها.

4-13 التعليم في عصر الذكاء الاصطناعي

ربما يكون التعليم أكثر المجالات التي ستتغير بسبب الذكاء الاصطناعي.

لم يعد الطالب بحاجة فقط إلى الوصول إلى المعلومة؛ فالآلة تستطيع الوصول إلى كمية هائلة من المعلومات خلال ثوانٍ.

القيمة الجديدة ستكون في قدرة الإنسان على:

طرح السؤال الصحيح.

تحليل المعلومات.

التحقق من صحتها.

التفكير النقدي.

الربط بين الأفكار.

الإبداع.

اتخاذ القرار.

وهذا يعني أن التعليم يجب أن ينتقل بصورة أكبر من حفظ المعلومات إلى بناء القدرة على التفكير.

وهنا يصبح دور المعلم أكثر أهمية، لا أقل.

فالتكنولوجيا تستطيع أن تقدم المعلومات، لكنها لا تستطيع أن تحل بالكامل محل العلاقة الإنسانية، والتوجيه، والقيم، وفهم السياق الاجتماعي للمتعلم.

5-13 هل يمكن أن تحل الآلة محل الإنسان؟

أعتقد أن هذا السؤال يحتاج إلى إعادة صياغة.

فالإنسان لا يملك فقط القدرة على الحساب والتحليل.

لديه أيضًا:

الضمير، والتعاطف، والمسؤولية، والحدس، والخبرة الإنسانية، والقدرة على فهم المعنى.

ولهذا، فإن الخطر الحقيقي ليس أن تصبح الآلة ذكية جدًا.

الخطر هو أن يصبح الإنسان معتمدًا عليها إلى درجة يتوقف فيها عن التفكير بنفسه.

إذا أصبح الإنسان يسأل الذكاء الاصطناعي عن كل شيء، ويقبل كل إجابة دون تحقق، فقد تتحول الأداة التي صُممت لتوسيع قدراته إلى أداة تقلل استقلالته الفكرية.

ولهذا يجب أن يبقى المبدأ:

الذكاء الاصطناعي يساعد الإنسان، ولا يحل محل مسؤولية الإنسان.

6-13 أخلاقيات الذكاء الاصطناعي

كلما ازدادت قوة التكنولوجيا، ازدادت الحاجة إلى الأخلاق.

فالذكاء الاصطناعي يتعامل مع البيانات، ويمكن أن يؤثر في قرارات تتعلق بالتعليم والعمل والتمويل والخدمات.

وهنا تظهر أسئلة أساسية:

من يملك البيانات؟

كيف تُستخدم؟

من يتحمل المسؤولية عندما يحدث الخطأ؟

كيف نحمي الخصوصية؟

كيف نمنع التمييز الخوارزمي؟

وكيف نضمن أن التكنولوجيا لا تُستخدم ضد الإنسان؟

هذه الأسئلة ليست تقنية فقط.

إنها أسئلة اجتماعية وقانونية وأخلاقية.

ولهذا، فإن بناء مستقبل رقمي مسؤول يحتاج إلى تعاون بين التكنولوجيا والقانون والعلوم الاجتماعية والأخلاق.

7-13 العالم العربي والتحول الرقمي

يمتلك العالم العربي فرصة كبيرة في التحول الرقمي، خصوصاً بسبب وجود جيل شاب قادر على استخدام التكنولوجيا والتعلم بسرعة.

لكن الفرصة وحدها لا تكفي.

نحتاج إلى:

بنية تحتية رقمية، وتعليم حديث، ومهارات متقدمة، وتشريعات مناسبة، واستثمار في البحث والتطوير، ومؤسسات قادرة على التحول.

والأهم من ذلك كله: نحتاج إلى الانتقال من استهلاك التكنولوجيا إلى إنتاجها.

فالاستقلال الرقمي لا يعني أن نستخدم أحدث التطبيقات فقط.

بل أن نمتلك القدرة على تطوير الحلول، وحماية البيانات، وإنتاج المعرفة، وبناء الشركات والمنصات والتقنيات التي تخدم احتياجات مجتمعاتنا.

وهنا يلتقي التحول الرقمي مع مفهوم الاستقلال المعرفي الذي يشكل أحد المحاور المهمة في المشروع الفكري الذي يناقشه الكتاب.

8-13 البوليتكنيك: من التعليم إلى مهارات المستقبل

وفي هذا السياق، تظهر أهمية المبادرات التعليمية التي تربط التعليم بالمهارات العملية والتكنولوجيا واحتياجات سوق العمل.

ومن هنا يمكن الإشارة إلى البوليتكنيك في الكتاب ليس باعتبارها مجرد مؤسسة تعليمية، وإنما باعتبارها مثالا على الاتجاه نحو تعليم يربط المعرفة بالتطبيق والمهارة بسوق العمل.

وهذه الفلسفة تكتسب أهمية أكبر في عصر الذكاء الاصطناعي؛ لأن الطالب لا يحتاج فقط إلى أن يعرف التكنولوجيا، وإنما إلى أن يعرف كيف يستخدمها لإنتاج قيمة حقيقية

تعقيب المؤلفة

أنا أؤمن أن التكنولوجيا لن تلغي الإنسان.

لكنها ستكشف الفرق بين إنسان يتعلم باستمرار وإنسان يرفض أن يتغير.

ولهذا لا أخاف من الذكاء الاصطناعي بقدر ما أخاف من مجتمع لا يهيئ أبناءه للتعامل معه.

نحن أمام جيل جديد لن يكون السؤال فيه:

هل تعرف استخدام الكمبيوتر؟

بل:

هل تعرف كيف تفكر مع التكنولوجيا؟

وهنا أرى أن مسؤوليتنا كأهل ومؤسسات تعليمية وصناع قرار ليست أن نخيف أبناءنا من المستقبل، وإنما أن نمنحهم الأدوات التي تجعلهم قادرين على صناعته.

فالدكاء الاصطناعي يمكن أن يكون أداة لتعميق الفجوة، لكنه يمكن أيضًا أن يكون أداة هائلة لتوسيع الفرص.

والفارق بين الاحتمالين لن تصنعه الآلة.

سيصنعه الإنسان.

التوصيات الاجتماعية:

إدخال مهارات الذكاء الاصطناعي والتفكير النقدي في التعليم.
تدريب الموظفين على المهارات الرقمية بصورة مستمرة.
وضع أطر واضحة لحماية البيانات والخصوصية.
تعزيز أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي.
دعم البحث والتطوير في التقنيات الحديثة عربيًا.
تقليل الفجوة الرقمية بين المناطق والفئات الاجتماعية.
ربط التعليم التطبيقي باحتياجات الاقتصاد الرقمي.
تشجيع الشباب على الانتقال من استخدام التكنولوجيا إلى إنتاج الحلول الرقمية.
بناء شراكات بين الجامعات والقطاع الخاص والمؤسسات الحكومية.
الحفاظ على الإنسان باعتباره صاحب القرار والمسؤول النهائي عن استخدام التكنولوجيا.

خلاصة الفصل الثالث عشر

دخلنا عصرًا لم تعد فيه التكنولوجيا مجرد أداة خارجية يستخدمها الإنسان. لقد أصبحت جزءًا من طريقة تفكيره وعمله وتعلمه. والذكاء الاصطناعي سيعيد تشكيل كثير من جوانب الحياة، لكن شكل المستقبل لن تحدده التكنولوجيا وحدها. سيحدده الإنسان الذي يستخدمها. فإذا استخدمناها لتوسيع المعرفة، وتعزيز التعليم، وتحسين الخدمات، وخلق فرص العمل، ودعم الابتكار، فإنها يمكن أن تصبح قوة تنموية هائلة. أما إذا استخدمت بلا أخلاق أو بلا وعي أو بلا عدالة، فقد تزيد الفجوات بدل أن تقللها ولهذا فإن السؤال الحقيقي ليس: «ماذا يستطيع الذكاء الاصطناعي أن يفعل؟» بل: «ماذا نريد نحن أن يفعل الذكاء الاصطناعي من أجل الإنسان والمجتمع؟»

الفصل الرابع عشر: البيئة والمسؤولية الاجتماعية نحو الكوكب «الأرض أمانة في أعناقنا، والتنمية المستدامة واجب لا خيار.»

14-1 قراءة أولية: البيئة قضية اجتماعية

عندما نتحدث عن البيئة، غالبًا ما نتعامل معها باعتبارها قضية علمية تخص المناخ والطاقة والمياه والتلوث.

لكن الأزمة البيئية أعمق من ذلك بكثير.

إنها في جوهرها قضية اجتماعية وأخلاقية واقتصادية؛ لأنها ترتبط بالطريقة التي ينتج بها الإنسان، ويستهلك، ويستخدم الموارد، ويحدد أولوياته، ويفكر في حقوق الأجيال القادمة.

وهذا ما يجعل الوعي البيئي جزءًا من الوعي الاجتماعي.

فالمشكلة ليست فقط في التلوث الذي نراه، وإنما في النموذج الذي ينتج هذا التلوث، وفي الثقافة التي تجعل الاستهلاك غير المحدود يبدو وكأنه معيار للنجاح.

ومن هنا، فإن التنمية المستدامة تعني أن نلبي احتياجات الجيل الحالي من دون أن نسلب الأجيال القادمة قدرتها على تلبية احتياجاتها.

14-2 البيئة ليست عدوًا للتنمية

من الأخطاء الشائعة أن نضع التنمية الاقتصادية في مواجهة البيئة، وكأن علينا أن نختار بينهما.

لكن التنمية المستدامة تقدم رؤية مختلفة:

لا توجد تنمية حقيقية إذا كانت تدمر الأساس الذي تقوم عليه.

فالاقتصاد يحتاج إلى الماء والطاقة والأرض والموارد الطبيعية.

وإذا استنزفت هذه الموارد بصورة تتجاوز قدرتها على التجدد، فإن الاقتصاد نفسه يصبح مهددًا.

ولهذا فإن حماية البيئة ليست عائقًا أمام التنمية، بل شرط لاستمرارها وعدالتها عبر الزمن.

3-14 العالم العربي أمام تحديات بيئية متزايدة

تكتسب القضية البيئية أهمية خاصة في المنطقة العربية.

فتغير المناخ يهدد الأمن الغذائي والمائي، بينما يشكل شح المياه تحديًا متزايدًا يحتاج إلى سياسات بعيدة المدى وتعاون إقليمي جاد.

وهنا تصبح البيئة مرتبطة مباشرة بالأمن الاجتماعي.

فالمياه ليست مجرد مورد طبيعي.

إنها مرتبطة بالزراعة والغذاء والصحة والهجرة والاستقرار الاقتصادي.

ولهذا فإن أي سياسة بيئية عربية جادة يجب أن تنظر إلى الماء والغذاء والطاقة باعتبارها عناصر مترابطة في منظومة واحدة.

4-14 الطاحونة الإنتاجية: عندما يصبح النمو جزءًا من المشكلة

يقدم عالم الاجتماع البيئي آلن شناينبرغ مفهومًا مهمًا يُعرف بـ «الطاحونة الإنتاجية»

وفكرته الأساسية أن النمو الاقتصادي المستمر قد يدفع المؤسسات إلى زيادة الإنتاج بصورة متواصلة، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف الموارد وإنتاج كميات متزايدة من النفايات.

ومن هذه الزاوية، لا تكفي المعالجة الخيرية للمشكلة البيئية.

فالتبرع لمشروع بيئي أو تنظيم حملة تشجير قد يكون مفيدًا، لكنه لا يعالج بالضرورة النموذج الاقتصادي الذي ينتج المشكلة من الأساس.

وهنا يصبح السؤال أعمق:

كيف يمكن أن ننتج ونستهلك وننمو اقتصاديًا دون أن نستهلك مستقبلنا؟

5-14 المسؤولية الاجتماعية: من التبرع إلى الأثر

تحتاج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى إعادة تعريف.

فالمسؤولية الاجتماعية لا ينبغي أن تختزل في حملات موسمية أو تبرعات خيرية.

المؤسسة مسؤولة أيضًا عن:

طريقة إنتاجها.

استهلاكها للطاقة.

تعاملها مع الموارد.

إدارة نفاياتها.

ظروف العاملين فيها.

أثرها في المجتمع.

والأثر البيئي لقراراتها.

وهنا تتحول المسؤولية الاجتماعية من نشاط جانبي إلى جزء من استراتيجية المؤسسة وهويتها.

14-6 الاقتصاد الأخضر: فرصة وليست عبئاً

يمكن للتحويل البيئي أن يخلق فرصاً اقتصادية جديدة.

فالاقتصاد الأخضر يستطيع أن يجمع بين حماية البيئة وخلق فرص العمل، من خلال الطاقة المتجددة، وإعادة التدوير، والتقنيات النظيفة، وإدارة الموارد، والمشروعات البيئية والاجتماعية.

وبذلك لا تعود البيئة قضية مرتبطة بالمنع والقيود فقط، بل تصبح أيضاً مجالاً للابتكار والاستثمار وفرص العمل.

وهنا يلتقي هذا الفصل بصورة مباشرة مع الفصول السابقة:
الابتكار + التكنولوجيا + الاقتصاد + المسؤولية الاجتماعية = تنمية أكثر استدامة.

14-7 الماء: اختبار حقيقي للتعاون العربي

ربما لا يوجد ملف يوضح الحاجة إلى التعاون العربي مثل ملف المياه.

فالمياه مورد محدود، وأي تنافس غير منظم عليه يمكن أن يتحول إلى مصدر توتر.

لكن المورد نفسه يمكن أن يصبح مجالاً للتعاون.

ولهذا، فإن بناء منظومة عربية لإدارة الموارد المائية المشتركة يمكن أن يحول ندرة المياه من مصدر محتمل للصراع إلى دافع للتعاون والتخطيط المشترك.

وهذا يتطلب الانتقال من التفكير في الحدود السياسية وحدها إلى التفكير في المصلحة البيئية المشتركة.

تعقيب المؤلف

أرى أن أخطر شيء يمكن أن نفعله هو أن نتعامل مع البيئة باعتبارها قضية تخص المستقبل فقط.

المستقبل بدأ بالفعل.

كل قرار نتخذه اليوم في استهلاك الماء والطاقة، وفي البناء والإنتاج والنقل، يترك أثراً على الإنسان الذي سيأتي بعدنا.

ولهذا فإن المسؤولية البيئية ليست مسؤولية الحكومات وحدها.

هي مسؤولية الأسرة، والمدرسة، والجامعة، والشركة، والمواطن.

والأهم أن نعلم أبناءنا أن الأرض ليست ملكاً لجيل واحد.

نحن نستخدمها اليوم، لكننا لا نملك حق استهلاك مستقبل الآخرين.

ومن هنا أرى أن التنمية الحقيقية ليست أن نترك للأجيال القادمة اقتصاداً أكبر فقط، وإنما أن نترك لها أيضاً بيئة تستطيع أن تعيش فيها بكرامة.

التوصيات الاجتماعية

استناداً إلى توصيات المسودة، يمكن اعتماد المحاور التالية:

إدخال التربية البيئية والوعي بالاستدامة في المناهج منذ الطفولة.

ربط خطط التنمية الاقتصادية بمعايير الاستدامة والأثر البيئي.

تسريع الاستثمار في الطاقة المتجددة.

بناء منظومة عربية للتعاون في إدارة الموارد المائية.

دعم الاقتصاد الأخضر والمشروعات التي تجمع بين حماية البيئة وخلق فرص العمل.

تحويل المسؤولية الاجتماعية من التبرعات إلى أثر مؤسسي قابل للقياس.

تشجيع الابتكار والتكنولوجيا في معالجة المشكلات البيئية.

خلاصة الفصل الرابع عشر

البيئة ليست فصلاً منفصلاً عن الاقتصاد أو المجتمع أو التكنولوجيا.

إنها نقطة التقاء كل هذه المجالات.

فالاقتصاد يحتاج إلى موارد، والتكنولوجيا يمكن أن تساعد في حمايتها، والتعليم يبني الوعي،

والابتكار يقدم الحلول، والمؤسسات تتحمل المسؤولية، والمجتمع يحدد ثقافته الاستهلاكية.

ولهذا فإن التنمية المستدامة ليست مجرد سياسة بيئية.

إنها طريقة جديدة في التفكير في المستقبل.

والفكرة التي أريد أن تبقى مع القارئ بعد هذا الفصل هي:

نحن لا نرث الأرض من الأجيال السابقة فقط؛ نحن نستعيرها من الأجيال القادمة.

الفصل الخامس عشر:

التضامن الإنساني وأخلاقيات العولمة

«في عالم متّصل، مسؤوليتنا عن بعضنا أكبر من أي وقت مضى.»

15-1 قراءة أولية: العولمة بوجهيها

لم تعد العولمة مجرد حركة للسلع ورؤوس الأموال والخدمات عبر الحدود. لقد أصبحت تحولاً عميقاً في طريقة تواصل المجتمعات، وانتقال المعرفة، وتشكل الهويات، وفهم الإنسان لمسؤوليته تجاه الآخرين.

ومن هذه الزاوية، تحمل العولمة وجهين متناقضين.

وجهها الأول هو الفرصة: عالم يستطيع فيه الإنسان الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا والخبرات والأسواق التي كانت بعيدة عنه في الماضي. فالإنسان في بيروت أو عمان أو الرياض يستطيع اليوم أن يستفيد من تجربة علمية في دولة أخرى، أو تقنية طُورت في قارة بعيدة، أو نموذج تعليمي نجح في مجتمع مختلف.

أما الوجه الآخر فهو الخطر.

فالعولمة قد توسع الفجوة بين من يستطيعون الاندماج في الاقتصاد والمعرفة العالميين ومن لا يملكون الأدوات لذلك، وقد تفرض نماذج ثقافية مهيمنة على حساب التنوع، وتخلق شعوراً لدى بعض المجتمعات بأنها أصبحت مجرد مستهلكة لما ينتجه الآخرون.

وهنا يصبح السؤال:

كيف نستفيد من العولمة دون أن نفقد هويتنا، وكيف ننفّث على العالم دون أن نفقد قدرتنا على صناعة موقعنا فيه؟

15-2 من العولمة الاقتصادية إلى التضامن الإنساني

إذا جعلتنا العولمة أكثر اتصالاً، فمن الطبيعي أن تصبح مسؤوليتنا عن بعضنا أكبر.

الأزمة التي تبدأ في دولة قد تؤثر في دول أخرى.

والحرب التي تقع في منطقة قد تنتج موجات هجرة واضطراب اقتصادي وإنساني تتجاوز الحدود.

والأزمة البيئية لا تعترف أصلاً بالحدود السياسية.

وهذا يعني أن الإنسانية أصبحت أمام حقيقة واضحة:

لا يمكن لأي مجتمع أن يعيش بمعزل كامل عن بقية العالم.

لكن الترابط وحده لا يكفي.

فقد يكون العالم مترابطاً اقتصادياً، بينما يبقى غير متضامن إنسانياً.

ومن هنا تأتي الحاجة إلى أخلاقيات جديدة للعولمة تقوم على التعاون، والعدالة، واحترام الإنسان، وحماية التنوع.

3-15 هل العولمة تعني أن يصبح العالم متشابهاً؟

ليس بالضرورة.

فالتواصل بين الثقافات لا يعني إلغاء الاختلاف بينها.

بل إن العالم الأكثر قوة هو العالم الذي يستطيع أن يجمع بين الانفتاح والتنوع.

يمكن للإنسان أن يتعلم من تجربة مجتمع آخر دون أن يتخلى عن ثقافته.

ويمكن للجامعة العربية أن تستفيد من تجربة جامعة آسيوية أو أوروبية، دون أن تنسخها بالكامل.

ويمكن للشركات العربية أن تدخل الأسواق العالمية، مع الحفاظ على هويتها وقيمتها.

لذلك، فإن التحدي ليس في مقاومة العولمة، وإنما في الدخول إليها من موقع الفاعل لا التابع.

4-15 التضامن في عالم الأزمات

كشفت الحروب والأزمات التي مر بها العالم أن الإنسانية لا تستطيع أن تتعامل مع الألم بمنطق الحدود فقط.

عندما تقع كارثة إنسانية، يصبح السؤال الأخلاقي أكبر من سؤال الجنسية.
وهنا تظهر قيمة التضامن الإنساني.

لكن التضامن الحقيقي لا يعني فقط تقديم المساعدات بعد وقوع الكارثة.

إنه يعني أيضًا العمل على بناء مجتمعات أكثر قدرة على الوقاية من الأزمات، ودعم التعليم، وتقليل الفقر، وحماية الفئات الأكثر ضعفًا، وبناء مؤسسات تستطيع الاستجابة بسرعة عندما تقع الكارثة.

وبذلك ننتقل من ثقافة الاستجابة إلى ثقافة الوقاية.

5-15 الإنسان قبل الاقتصاد

ربما تكون هذه واحدة من أهم الأفكار التي يجب أن يحملها هذا الكتاب.

الاقتصاد مهم.

والتجارة مهمة.

والاستثمار مهم.

لكنها كلها تفقد معناها إذا لم تكن في خدمة الإنسان.

فما قيمة النمو الاقتصادي إذا أدى إلى زيادة الفقر والتهميش؟

وما قيمة التكنولوجيا إذا وصلت إلى فئة محدودة وتركت الآخرين خارجها؟

وما قيمة العولمة إذا جعلت بعض المجتمعات أكثر ثراءً بينما دفعت مجتمعات أخرى إلى مزيد من الهشاشة؟

لهذا، يجب أن يكون الإنسان مقياس النجاح النهائي.

6-15 العولمة والهوية العربية

بالنسبة إلى المجتمعات العربية، تطرح العولمة سؤال الهوية بصورة خاصة.

فالعالم الرقمي جعل الثقافات تتداخل بسرعة غير مسبوقة.

والأجيال الجديدة تشاهد وتتعلم وتستهلك محتوى عالميًا بصورة يومية.

وهذا ليس خطرًا بحد ذاته.

الخطر يبدأ عندما يصبح الانفتاح بديلاً عن الهوية بدل أن يكون جسرًا إليها.

والحل ليس إغلاق الأبواب أمام العالم.

بل أن نمنح أبناءنا معرفة كافية بتاريخهم ولغتهم وثقافتهم وقيمهم، حتى يدخلوا العالم وهم يعرفون من هم.

فالإنسان الواثق من هويته يستطيع أن يفتح.

أما الإنسان الذي لا يعرف نفسه، فقد يتحول الانفتاح بالنسبة إليه إلى ذوبان.

7-15 من المستهلك إلى الشريك

وهنا أرى أن أحد أهم الأسئلة بالنسبة للعالم العربي هو:

هل نريد أن نكون مستهلكين لما ينتجه العالم، أم شركاء في إنتاج ما يحتاجه العالم؟

هذه النقطة تعيدنا إلى كل ما ناقشناه في الفصول السابقة:

المعرفة.

التعليم.

الابتكار.

المرأة.

الشباب.

التكنولوجيا.

العمل.

كلها ليست ملفات منفصلة.

إنها الأدوات التي يمكن أن تجعل العالم العربي فاعلاً في العولمة بدل أن يبقى متلقياً لها.

تعقيب المؤلفة

كلما ازداد العالم اتصالاً، ازدادت حاجتنا إلى أن نتعلم كيف نختلف دون أن نتخاصم، وكيف نتعاون دون أن نفقد هويتنا.

أنا لا أؤمن أن الحل هو أن نغلق أبوابنا أمام العالم.

ولا أؤمن أيضاً أن الانفتاح يعني أن نتخلى عن خصوصيتنا.

أؤمن أن المطلوب هو أن ندخل العالم بثقة.

نأخذ منه المعرفة، ونقدم له معرفتنا.

نتعلم من تجاربه، ونقدم تجاربنا.

نستفيد من التكنولوجيا، ونشارك في إنتاجها.

نحافظ على هويتنا، ونحترم هويات الآخرين.

وهنا يصبح التضامن الإنساني ليس مجرد قيمة أخلاقية جميلة، وإنما ضرورة لبقاء عالم قادر على مواجهة الأزمات المشتركة.

التوصيات الاجتماعية:

1. تعزيز التعاون العربي والدولي في مواجهة الأزمات الإنسانية.
2. بناء شراكات معرفية وتعليمية عابرة للحدود.
3. دعم التبادل الثقافي الذي يحافظ على التنوع بدل إلغائه.
4. تمكين الشباب من المشاركة في الاقتصاد والمعرفة العالميين.
5. تعزيز دور المؤسسات التعليمية في بناء مواطن عالمي متمسك بهويته.
6. تحويل التضامن من استجابة مؤقتة للأزمات إلى سياسات طويلة الأمد.
7. دعم المبادرات التي تجمع بين التنمية الاقتصادية والأثر الإنساني.
8. تعزيز حضور العالم العربي في إنتاج المعرفة والتكنولوجيا، لا الاكتفاء باستهلاكهما.

خلاصة الفصل الخامس عشر

العولمة جعلت العالم أقرب، لكنها لم تجعله بالضرورة أكثر عدلاً. والتحدي الحقيقي أمام الإنسانية ليس أن نعيش في عالم متصل فقط، وإنما أن نتعلم كيف نعيش في هذا العالم بمسؤولية.

أما بالنسبة للعالم العربي، فالمطلوب ليس الانعزال ولا الذوبان. المطلوب أن نمتلك المعرفة والثقة والقدرة التي تجعلنا شريكاً في صناعة العالم.

ومن هنا نصل إلى السؤال الذي يمهد للمرحلة الأخيرة من الكتاب:

بعد كل ما ناقشناه عن الإنسان والمعرفة والتعليم والمرأة والعمل والابتكار والتكنولوجيا والعدالة والبيئة والعولمة... كيف يمكن أن تتحول هذه الأفكار كلها إلى رؤية عملية للمستقبل؟

الفصل السادس عشر:
**من الأقوال إلى الأفعال: كيف تتحول الرؤية إلى
مشروع مجتمعي؟**
«الفكرة التي لا تتحول إلى فعل تبقى احتمالاً، أما الفعل
المبني على وعي فيصبح تغييراً.»

16-1 من التشخيص إلى التغيير

طوال صفحات هذا الكتاب، لم يكن الهدف أن نضيف مجموعة جديدة من الأقوال إلى المكتبة العربية، ولا أن نعيد تقديم أفكار جميلة بلغة مختلفة. كان السؤال منذ البداية أكثر صعوبة: ماذا نفعل بهذه الأفكار؟

فالفكرة التي تبقى داخل الكتاب لا تغيّر المجتمع. والرؤية التي لا تتحول إلى سياسة لا تصل إلى الناس. والتوصية التي لا تجد مؤسسة تحمل مسؤولية تنفيذها تبقى مجرد أمنية. وهنا تكمن أهمية الانتقال من الأقوال إلى الأفعال.

فالكتاب، كما توضح منهجيته الأصلية، لا يكفي بعرض المقولة، وإنما يحاول وضعها في حوار مع النظريات الاجتماعية واختبارها في الواقع العربي والعالمي ثم الوصول إلى توصيات قابلة للتطبيق.

16-2 ماذا تعلمنا من الفصول السابقة؟

إذا أعدنا النظر في الرحلة التي قطعناها، سنكتشف أن الفصول لم تكن موضوعات منفصلة. كانت أجزاء من صورة واحدة. بدأنا من الإنسان، لأن الإنسان هو نقطة البداية.

ثم انتقلنا إلى المعرفة والتعليم، لأن الإنسان لا يستطيع صناعة مستقبله دون أدوات معرفية. ثم وصلنا إلى القيادة والاقتصاد، لأن المعرفة تحتاج إلى مؤسسات تحولها إلى قيمة. وتوقفنا عند المرأة والشباب والعمل، لأن المجتمع لا يستطيع بناء مستقبله إذا استبعد جزءاً من طاقته البشرية.

ثم ناقشنا الابتكار والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، لأن المستقبل لا ينتظر المجتمعات التي تكتفي بتكرار الماضي.

ووصلنا إلى العدالة والبيئة والعولمة والتضامن الإنساني، لأن التنمية التي لا تكون عادلة ومستدامة وإنسانية لا يمكن أن تكون تنمية حقيقية.

وهكذا تتجمع الخيوط في معادلة واحدة:

إنسان واع + معرفة + مؤسسة فعالة + اقتصاد منتج + عدالة + ابتكار + مسؤولية
= مجتمع قادر على صناعة المستقبل.

3-16 لماذا تفشل بعض الأفكار الجيدة؟

المشكلة في مجتمعاتنا ليست دائماً غياب الأفكار.

أحياناً نملك أفكاراً ممتازة، ودراسات جيدة، وخططاً استراتيجية، ومؤتمرات، وتوصيات. لكن الفجوة تظهر بين الفكرة والتنفيذ.

قد نعرف أن التعليم يحتاج إلى تطوير، لكن لا نغير طريقة التعليم.

نعرف أن الشباب يحتاجون إلى فرص، لكن لا نمنحهم مساحة حقيقية لصناعة القرار

نعرف أن المرأة تملك طاقة كبيرة، لكن لا نفتح أمامها كل أبواب المشاركة.

نعرف أن التكنولوجيا ستغير سوق العمل، لكن لا نعيد تأهيل الإنسان بالسرعة المطلوبة

نعرف أن البيئة مهددة، لكن نستمر في نماذج إنتاج واستهلاك غير مستدامة.

إذن، التحدي ليس دائماً في المعرفة.

التحدي في القدرة على تحويل المعرفة إلى قرار، والقرار إلى مؤسسة، والمؤسسة إلى ممارسة.

4-16 من التوصية إلى المسؤولية

حتى تصبح التوصية قابلة للتنفيذ، يجب أن نجيب عن أربعة أسئلة:
من؟

من الجهة المسؤولة؟

ماذا؟

ما الإجراء المطلوب؟

كيف؟

ما الموارد والأدوات اللازمة؟

ومتى؟

ما الإطار الزمني لقياس النتيجة؟

وهنا تتحول التوصية من جملة عامة مثل:

«يجب تطوير التعليم.»

إلى مشروع واضح:

ما الذي سنغيره في التعليم؟ ومن سيقوده؟ وما الموارد المطلوبة؟ ومتى نقيس النتيجة؟

وهذا الانتقال هو جوهر الفعل الاجتماعي المنظم.

5-16 المسؤولية ليست مسؤولية الحكومة وحدها

من الأخطاء التي تجعل الإصلاح بطيئاً أن نضع كل المسؤولية على الدولة.

الدولة أساسية، لكن المجتمع أكبر من الدولة.

هناك:

الجامعة، المدرسة، المؤسسة، الشركة، الإعلام، المجتمع المدني، الأسرة، والمواطن

كل طرف يستطيع أن يبدأ من موقعه.

فالجامعة تستطيع إنتاج المعرفة.

والشركة تستطيع تدريب موظفيها.

والإعلام يستطيع نشر الثقافة المسؤولة.

والمجتمع المدني يستطيع الوصول إلى الفئات المهمشة.

والأسرة تستطيع بناء قيم التعلم والمبادرة.

والمواطن يستطيع أن يرفض الفساد والمحسوبية وأن يمارس مسؤوليته.

وهكذا يصبح التغيير شبكة من الأفعال الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، لا قرارًا واحدًا ينتظر الجميع صدوره.

6-16 الشباب: من موضوع للسياسات إلى شريك فيها

إذا أردنا أن تكون هذه الرؤية قابلة للاستمرار، فعلينا أن نعطي الشباب دورًا حقيقيًا.

لا يكفي أن نتحدث عن الشباب في المؤتمرات.

ولا يكفي أن نقول إنهم مستقبل الأمة.

الشباب ليسوا مستقبلاً فقط؛ إنهم حاضر المجتمع.

ولهذا يجب إشراكهم في تصميم البرامج التي تخصهم، وإعطاؤهم فرصة للتجربة، والسماح لهم بالخطأ والتعلم، وفتح مساحات حقيقية أمام المبادرة والابتكار.

وهذه الفكرة تنسجم مع توصيات المسودة المتعلقة بتشجيع النماذج القيادية الشبابية وإتاحة فرص التدريب والنمو والتعلم من الأخطاء.

7-16 التعليم كأول مشروع للتغيير

إذا كان علينا أن نختار نقطة واحدة نبدأ منها، فستكون التعليم.

لأن إصلاح التعليم لا يغير طالبًا واحدًا فقط.

إنه يغير طريقة تفكير جيل كامل.

نحتاج إلى تعليم ينتقل:

من الحفظ إلى الفهم،

من التلقي إلى السؤال،

من الشهادة إلى المهارة،

من المعرفة النظرية إلى التطبيق،

ومن الخوف من الخطأ إلى التعلم منه.

وهنا يصبح التعليم أحد أهم الاستثمارات الاجتماعية طويلة المدى.

8-16 التكنولوجيا ليست المشروع... الإنسان هو المشروع

بعد دخول الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا إلى كل المجالات، قد نقع في خطأ جديد: أن نعتقد أن شراء التكنولوجيا يعني تحقيق التحول.

لكن التحول الحقيقي لا يبدأ بالجهاز.

يبدأ بالإنسان.

يمكن لمؤسسة أن تمتلك أحدث الأنظمة، لكنها لا تحقق تحولاً حقيقياً إذا كان موظفوها لا يعرفون استخدامها.

ويمكن لجامعة أن تمتلك أحدث المختبرات، لكنها لا تنتج ابتكاراً إذا بقي الطالب متلقياً

لذلك فإن الاستثمار في المهارة والمعرفة لا يقل أهمية عن الاستثمار في التكنولوجيا نفسها.

9-16 نحو مشروع عربي مشترك

إذا كانت المشكلات التي ناقشناها تتجاوز الحدود، فإن الحلول أيضاً يجب أن تتجاوز الحدود.

المياه لا تتوقف عند الحدود.

البيئة لا تتوقف عند الحدود.

التكنولوجيا لا تتوقف عند الحدود.

المعرفة لا تتوقف عند الحدود.

والأزمات الإنسانية لا تتوقف عند الحدود.

لذلك يحتاج العالم العربي إلى الانتقال من التعاون الموسمي إلى مشروعات عربية مستدامة في التعليم، والبحث العلمي، والتكنولوجيا، والمياه، والاقتصاد الأخضر، وتمكين الشباب، وزيادة الأعمال.

ولا يعني ذلك إلغاء خصوصية كل دولة.

بل يعني استخدام القوة الجماعية عندما تكون المشكلة أكبر من قدرة الدولة المنفردة

10-16 البوليتكنيك كنموذج لفكرة أوسع

وهنا أرى أن من المناسب جداً أن يظهر مفهوم البوليتكنيك في هذا الفصل، ولكن بصورة فكرية وليست إعلانية.

فكرة التعليم التطبيقي ترتبط مباشرة بفلسفة الكتاب:

المعرفة يجب أن تتحول إلى مهارة، والمهارة إلى إنتاج، والإنتاج إلى فرصة، والفرصة إلى أثر اجتماعي.

ومن هذه الزاوية، يمكن تقديم مبادرة البوليتكنيك التي أطلقتها رؤية الدكتور طلال أبوغزالة باعتبارها مثلاً على الاتجاه نحو ربط التعليم بالمهارات العملية والاقتصاد وسوق العمل، وليس باعتبارها إعلاناً داخل الكتاب.

وهذا يجعل حضورها طبيعياً وذكياً داخل السياق الفكري للكتاب.

11-16 كيف نقيس نجاح التغيير؟

لا يمكن أن نقول إن مشروعاً نجح لمجرد أننا نفذنا نشاطاً.

المؤتمر ليس نجاحاً بحد ذاته.

والدورة التدريبية ليست نجاحًا بحد ذاتها.
والمنصة الإلكترونية ليست نجاحًا بحد ذاتها.
النجاح الحقيقي يظهر في الأثر.
كم شخصًا حصل على فرصة؟
كم شابًا انتقل من التدريب إلى العمل؟
كم امرأة انتقلت من التعليم إلى المشاركة الاقتصادية؟
كم مشروعًا جديدًا ولد؟
كم مؤسسة أصبحت أكثر شفافية؟
كم طالبًا أصبح قادرًا على التفكير بدل الحفظ؟
هذه هي الأسئلة التي يجب أن نقيس بها التغيير.

تعقيب المؤلفة

بعد أن قطعت هذه الرحلة مع القارئ، أجد أنني أعود إلى السؤال الأول:
ماذا نريد من كل هذه الأقوال؟
أعتقد أن الجواب بسيط، لكنه ليس سهلًا:
نريد أن يصبح الإنسان أفضل قدرة على فهم نفسه ومجتمعه.
نريد تعليمًا يصنع الإنسان لا مجرد الشهادة.
نريد اقتصادًا يخدم المجتمع.
نريد قيادة تعتبر السلطة مسؤولية.
نريد امرأة شريكة لا متلقية.

نريد شابًا يصنع الفرصة ولا ينتظرها.

نريد تكنولوجيا تزيد قدرة الإنسان بدل أن تلغيها.

نريد عدالة تمنح الفرص.

ونريد تنمية تحترم الأرض والأجيال القادمة.

لكن كل هذا لن يحدث بمجرد أن نتمنى.

التغيير يحتاج إلى إنسان يؤمن به، ومؤسسة تتبناه، ومجتمع يراقبه، وقيادة تملك الشجاعة لتنفيذه.

ولهذا، فإنني أؤمن أن أخطر جملة يمكن أن نقولها بعد قراءة هذا الكتاب هي:

«كتاب جميل.»

أما الجملة التي أريد أن نصل إليها فهي:

«ماذا سنفعل غدًا؟»

التوصيات النهائية

استنادًا إلى الخيط العام للمسودة وتوصيات فصولها، أقترح أن تتحول التوصيات إلى أجندة عمل واضحة:

أولاً: الإنسان

وضع الإنسان وكرامته في مركز السياسات التنموية.

الاستثمار في التعليم والمهارات مدى الحياة.

ثانيًا: التعليم

تطوير التعليم من الحفظ إلى التفكير والتطبيق.

تعزيز التعليم المهني والتطبيقي والرقمي.

ربط المؤسسات التعليمية بسوق العمل.

ثالثاً: الشباب

إشراك الشباب في صناعة السياسات التي تخصهم.

دعم ريادة الأعمال والابتكار والقيادة الشبابية.

رابعاً: المرأة

تحويل تمكين المرأة من شعار إلى مشاركة اقتصادية وقيادية فعلية.

قياس النتائج بالأثر وليس بعدد البرامج.

خامساً: الاقتصاد

بناء اقتصاد منتج قائم على المعرفة والابتكار.

دعم المشروعات التي تخلق قيمة وفرص عمل.

سادساً: التكنولوجيا

الاستثمار في الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.

حماية الإنسان والخصوصية والعدالة الرقمية.

سابعاً: العدالة

تعزيز الشفافية والمساءلة واستقلال المؤسسات.

مكافحة الوساطة والمحسوبية.

ضمان تكافؤ الفرص.

ثامناً: البيئة

إدماج الاستدامة في السياسات الاقتصادية.

دعم الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر.

تاسعًا: العالم العربي

تعزيز التعاون العربي في المعرفة والتعليم والتكنولوجيا والمياه.
الانتقال من استهلاك المعرفة إلى إنتاجها.

عاشرًا: التضامن الإنساني

بناء حضور عربي فاعل في العمل الإنساني الدولي.
تعزيز الحوار بين الحضارات من موقع الثقة والندية، وهي توصيات تؤكد المسودة صراحةً.

خلاصة الفصل السادس عشر

الكتاب لا ينتهي عندما نصل إلى آخر صفحة.
الكتاب الحقيقي يبدأ عندما يترك أثرًا في عقل القارئ وسلوكه.
لقد بدأنا من الأقوال، لكننا لم نرد أن نبقي فيها.
قرأناها، وحللناها، وربطناها بالواقع، وناقشنا حدودها، وحاولنا تحويلها إلى توصيات
لأن الفكر الاجتماعي الحقيقي لا يكتفي بوصف المجتمع؛ بل يسعى إلى فهمه ثم تغييره
بأدوات منهجية.
والخيط الناظم الذي يجمع الكتاب كله، كما تقول المسودة، هو الإيمان بالإنسان:
بقدرته على التعلم والنمو والتغيير والمساهمة في صناعة مستقبله ومستقبل مجتمعه.
ومن هنا أريد أن نغادر الكتاب بجملته واحدة:
لا يكفي أن نعرف ما يجب أن يتغير؛ علينا أن نمتلك الشجاعة لنبدأ التغيير.
من الأقوال إلى الأفعال.
ومن الأفعال إلى التحول.

الذاتمة

من الكلمة إلى الفعل، ومن الفعل إلى التحول

إن الأقوال التي قرأناها في هذا الكتاب لم تكن زينةً للجدران، ولا شعاراتٍ للمناسبات. كانت نقطة بداية.

حاولنا أن نقرأها لا باعتبارها حكمًا جاهزة، وإنما باعتبارها أفكارًا يمكن اختبارها أمام الواقع، ومناقشتها في ضوء علم الاجتماع، وربطها بالإنسان والمجتمع العربي والعالم الذي نعيش فيه.

وفي نهاية هذه الرحلة، أجد أن الخيط الذي يجمع كل هذه الأفكار يبدو واضحًا: الإنسان هو البداية.

فالإنسان الذي يتعلم يستطيع أن يتغير.

والإنسان الذي يمتلك المعرفة يستطيع أن يشارك.

والإنسان الذي يمتلك الفرصة يستطيع أن ينتج.

والإنسان الذي يشعر بالكرامة يستطيع أن يتحمل المسؤولية.

والمجتمع الذي يستثمر في الإنسان يستطيع أن يصنع مستقبله.

وهذا الإيمان بالإنسان هو جوهر الفكر الاجتماعي الحقيقي: ليس مجرد وصف للواقع، وإنما محاولة لفهمه ثم تغييره بصورة واعية ومنهجية.

ليست المشكلة في غياب الحلول

ربما يكون أحد أهم الاستنتاجات التي خرجت بها هذه الرحلة أن مجتمعاتنا لا تعاني دائمًا من غياب الحلول.

لدينا عقول.

ولدينا جامعات.

ولدينا شباب.

ولدينا موارد.

ولدينا تجارب ناجحة.

ولدينا معرفة متراكمة.

لكن المشكلة تظهر عندما تبقى هذه الإمكانيات منفصلة عن بعضها.

المعرفة لا تصل إلى القرار.

والجامعة لا تصل دائمًا إلى سوق العمل.

والشباب لا يصل دائمًا إلى مواقع التأثير.

والابتكار لا يصل دائمًا إلى السوق.

والتوصيات لا تصل دائمًا إلى التنفيذ.

لذلك فإن التحدي الأكبر ليس أن نكتشف كل مرة فكرة جديدة، وإنما أن نتعلم كيف نحول ما نعرفه بالفعل إلى واقع.

المرأة ليست ملفًا منفصلًا

وعندما تحدثنا عن المرأة، لم نكن نتحدث عن قضية تخص النساء وحدهن.

كنا نتحدث عن نصف المجتمع، وعن جزء أساسي من رأس المال البشري.

المجتمع الذي يمنح المرأة التعليم لكنه يمنع عنها الفرصة، يستثمر في نصف الطريق فقط.

والمجتمع الذي يريد أن يبني مستقبلًا قويًا لا يستطيع أن يطلب من المرأة أن تكون متعلمة وقوية، ثم يضع أمامها الحواجز عندما تحاول أن تستخدم هذه القوة.

لذلك فإن مشاركة المرأة ليست منحة.

إنها حق، وهي في الوقت نفسه استثمار في المجتمع.

الشباب ليسوا وعدًا مؤجلًا

والشباب أيضًا لا ينبغي أن يبقوا عنوانًا جميلًا في الخطط الاستراتيجية.

نحن لا نستطيع أن نقول للشباب:

أنت مستقبل الوطن

ثم نطالبه بالانتظار عشرين سنة حتى يأتي دوره.

الشباب جزء من الحاضر.

ومن حقهم أن يشاركوا في صناعة القرار، وأن يجربوا، وأن يخطئوا، وأن يتعلموا، وأن يبتكروا.

وإذا لم نعطيهم مساحة لصناعة المستقبل، فسوف يبحثون عن مساحة في مكان آخر.

المعرفة هي نقطة القوة

وفي عالم سريع التغير، تصبح المعرفة أحد أهم أشكال القوة.

لكن المعرفة وحدها لا تكفي.

يجب أن تتحول إلى:

مهارة، ثم تطبيق، ثم إنتاج، ثم أثر.

وهنا يصبح التعليم التطبيقي والرقمي وريادة الأعمال والابتكار أدوات أساسية في بناء الإنسان العربي الجديد.

فالهدف ليس أن نخرج شخصًا يعرف الكثير فقط.

بل أن نخرج إنسانًا يستطيع أن يفعل شيئًا بما يعرفه.

التكنولوجيا يجب أن تبقى في خدمة الإنسان

أما التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، فقد فتحا أمامنا بابًا جديدًا.

لكن المستقبل لن يكون لمن يمتلك التكنولوجيا فقط.

سيكون لمن يعرف كيف يستخدمها بمسؤولية.

فالذكاء الاصطناعي يستطيع أن يساعدنا في التعليم والصحة والعمل والبحث والاقتصاد

لكنه لا يستطيع أن يقرر بدلًا منا ما هو عادل، وما هو أخلاقي، وما الذي نريده لمجتمعنا

لهذا سيبقى الإنسان هو صاحب المسؤولية.

من العربي المستهلك إلى العربي الشريك

ربما يكون أحد أكبر التحديات أمامنا هو أن ننقل من موقع المستهلك إلى موقع الشريك

لا نريد أن نستورد المعرفة فقط.

نريد أن ننتجها.

لا نريد أن نستخدم التكنولوجيا فقط.

نريد أن نشارك في تطويرها.

لا نريد أن نستورد النماذج التعليمية.

نريد أن ننتج نماذج يمكن للآخرين أن يتعلموا منها.

ولا نريد أن يكون حضورنا في العالم مجرد حضور سياسي أو اقتصادي.

نريد حضورًا معرفيًا وإنسانيًا وحضاريًا.

وهذا يتطلب أمة واثقة من هويتها، متسلحة بالمعرفة، ومنخرطة في الشأن الإنساني

العالمي بندية وإسهام فعلي، وهي فكرة تؤكد المسودة في خاتمتها.

الرسالة الأخيرة

بعد كل ما كتبناه، ربما لا يحتاج القارئ إلى قائمة جديدة من النصائح.

يحتاج إلى سؤال.

ماذا سيفعل هو؟

لأن التغيير لا يبدأ دائماً من الحكومات والمؤسسات الكبرى.

أحياناً يبدأ من معلم يقرر أن يغيّر طريقة تدريسه.

ومن مدير يقرر أن يسمع موظفيه.

ومن امرأة تقرر ألا تتنازل عن حقها في التعلم.

ومن شاب يقرر أن يحول فكرته إلى مشروع.

ومن مؤسسة تستثمر في موظفيها.

ومن جامعة تفتح أبوابها أمام المجتمع.

ومن مواطن يرفض أن يعتبر الفساد أمراً طبيعياً.

ومن إنسان يقرر أن يكون جزءاً من الحل بدل أن يبقى جزءاً من الشكوى.

هنا تبدأ الأفعال.

كلمة إلى القارئ

إذا وصلت إلى هذه الصفحة، فأنا لا أريدك أن تغلق الكتاب وتضعه على الرف.

أريدك أن تأخذ منه فكرة واحدة فقط.

فكرة تؤمن بها.

ثم تسأل نفسك:

ماذا أستطيع أن أفعل بها؟

لأن العالم لم يتغير يومًا بسبب الأفكار التي أحببناها فقط.

تغير بسبب الأفكار التي آمنّا بها، ثم عملنا من أجلها.

ولهذا فإن رسالتي الأخيرة ليست:

اقرأ أكثر.

بل:

اقرأ، وفكر، ثم افعل.

فالكلمة قد تفتح بابًا.

والفكرة قد تغيّر عقلاً.

والعقل قد يغيّر مؤسسة.

والمؤسسة قد تغيّر مجتمعًا.

والمجتمع حين يؤمن بقدرته على التغيير يستطيع أن يغيّر مستقبله.

من الكلمة إلى الفعل،

ومن الفعل إلى التحوّل،

ومن التحوّل إلى مستقبل نصنعه نحن.

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية

- أبو غزالة، طلال. مقولات ومحاضرات منشورة. مجموعة طلال أبو غزالة، 2000-2024.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقارير التنمية الإنسانية العربية. نيويورك: UNDP، 2002-2023.
- البنك الدولي. تقارير التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واشنطن: البنك الدولي، 2015-2023.
- منظمة اليونسكو. الإحصاءات التعليمية العالمية والعربية. باريس: اليونسكو، 2020-2024.
- المنتدى الاقتصادي العالمي. تقرير الفجوة بين الجنسين. جنيف، 2023-2024.
- منظمة الشفافية الدولية. مؤشر مدركات الفساد السنوي. برلين، 2022-2024.
- منظمة العمل الدولية. تقارير توجهات العمل العالمية والعربية. جنيف: ILO، 2022-2024.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Bourdieu, P. (1986). The forms of capital. In J. Richardson (Ed.), Handbook of theory and research for the sociology of education (pp. 241-258). Greenwood.
- Castells, M. (1996). The Rise of the Network Society. Blackwell Publishers.
- Castells, M. (1997). The Power of Identity. Blackwell Publishers.
- Crenshaw, K. (1989). Demarginalizing the intersection of race and sex. University of Chicago Legal Forum, 1989(1), 139-167.
- Dewey, J. (1916). Democracy and Education: An Introduction to the Philosophy of Education. Macmillan.
- Erikson, E. H. (1968). Identity: Youth and Crisis. W. W. Norton.

Foucault, M. (1966). The Order of Things: An Archaeology of the Human Sciences. Vintage Books.

Foucault, M. (1977). Discipline and Punish: The Birth of the Prison. Pantheon Books.

Freire, P. (1968). Pedagogy of the Oppressed. Herder and Herder.

Fromm, E. (1976). To Have or to Be? Harper & Row.

Giddens, A. (1984). The Constitution of Society: Outline of the Theory of Structuration. Polity Press.

Greenleaf, R. K. (1970). The Servant as Leader. Robert K. Greenleaf Center.

Kotter, J. P. (1996). Leading Change. Harvard Business School Press.

Nussbaum, M. (2011). Creating Capabilities: The Human Development Approach. Harvard University Press.

Pfeffer, J., & Sutton, R. I. (2000). The Knowing-Doing Gap: How Smart Companies Turn Knowledge into Action. Harvard Business School Press.

Polanyi, K. (1944). The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time. Beacon Press.

Postman, N. (1992). Technopoly: The Surrender of Culture to Technology. Alfred A. Knopf.

Putnam, R. D. (2000). Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community. Simon & Schuster.

Rawls, J. (1971). A Theory of Justice. Harvard University Press.

Sen, A. (1999). Development as Freedom. Oxford University Press.

Sen, A. (2006). Identity and Violence: The Illusion of Destiny. W. W. Norton.

Sen, A. (2009). The Idea of Justice. Harvard University Press.

Tajfel, H., & Turner, J. C. (1979). An integrative theory of intergroup conflict. In W. G. Austin & S. Worchel (Eds.), The Social Psychology of Intergroup Relations (pp. 33-47). Brooks/Cole.

Vygotsky, L. S. (1978). Mind in Society: The Development of Higher Psychological Processes. Harvard University Press.

Weber, M. (1905/2001). The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism. Routledge.

Weber, M. (1922/1978). Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology. University of California Press.

Zuboff, S. (2019). The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power. PublicAffairs.



9 789923 847763 >



9 789923 847756 >